الجلسة الثامنة والسبعون بعد المائة

- **التاريخ** : الأربعاء فاتح جمادى الأولى 1421(2000/08/02)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : 4 ساعات و35 دقيقة ابتداء من الساعة التاسعة و35 دقيقة صباحا.
- **جدول الأعمال** : مواصلة دراسة مشروع المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتصويت عليه.

❖❖❖

السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يواصل مجلس المستشارين خلال هذه الجلسة الاستماع الى مختلف تدخلات الفرق حول مشروع مخطط التنمية والتصويت عليه.

الكلمة للمستشار السيد محمد المنصوري عن فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، فليتفضل.

المستشار السيد محمد المنصوري:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن في هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة الخماسية 2000-2004 وأريد أن أسجل في البداية أن توقيت دراستنا لهذا المشروع تزامن مع إجراء قرعة تجديد ثلث أعضاء هذا المجلس الموقر، ومع نهاية دورة جاءت كامتداد لدورة استثنائية خصصت لقضايا التعليم، ومع ذلك مددت بأكثر من شهر في صيف حار وفي تزامن مع احتفالات الشعب المغربي بعيد العرش المجيد وما يتطلب ذلك من تواجد في عين المكان نظرا للمسؤوليات المحلية أو الإقليمية أو الجهوية لأغلب المستشارين.

كل هذا أثر بشكل سلبي على الحضور المكثف والمساهمة الفعلية والفعالة لمعظم المستشارين، وهنا لا أحمل المسؤولية للحكومة التي مرت من مسلسل طويل وشاق في تحضيرها لمشروع المخطط، ولكن اعتمدت تسجيل ملاحظة عدم التمكن من دراسة المشروع بعمق لأخلص الى القول أن على الحكومة أن تكون مرنة الى حد ما أثناء تهييئها لمشاريع القوانين المالية المقبلة، وأن تتقبل انتقادات الأغلبية أو المعارضة إذا اتضح أنه هناك خلل ما في تطبيق المخطط أو في التمويل وتقبل تعديلات خصوصا من طرف أعضاء مجلس المستشارين والتي تهدف الى تقويم الاعوجاج وتدارك ما تم إغفاله، لأننا كلنا نهدف الى المصلحة العليا للبلاد، ونريد المساهمة في نمائه ورقيه ونريد أن نقوم بدورنا الكامل الذي منحه لنا الدستور ولن نقبل بإفراغ مجلس المستشارين المحترم ، كما لن نقبل بإضعاف أية مؤسسة من المؤسسات الدستورية لأن ذلك يمس بالتوازنات ويعمق الانزلاقات.

لقد ظلت، السيد الرئيس، اشكالية التنمية الاقتصادية والإجتماعية لزمن طويل مع الأسف مطبوعة بالتعبئة غير الكاملة لإمكاناتنا المادية والبشرية ودون ترتيب للأولويات. لذلك رغم المجهودات التي تبذل في هذا القطاع أو ذاك فقد كانت تذوب في غياب نظرة شمولية، وفي الوقت الراهن الذي يعرف تغييرات وتنامي متطلبات السكان أمام إكراهات العولمة أصبح التدبير السنوي لشؤون البلاد ولكل قطاع على حدة أمرا متجاوزا، وأضحى من الضروري تبني مقاربة جديدة تعتمد على تصور استراتيجية تنموية مندمجة وفق مخطط محدد في الزمان والمكان، وأي تأخر في ذلك سيعقد مهمة المغرب في الاندماج في صيرورة النمو الاقتصادي والإجتماعي العالمي

وسيفوت عليه فرصة فهم ميكانيزمات التحولات العميقة والمتسارعة للمحيط الدولي واستيعاب التكنولوجيات الحديثة المتطورة وولوج عالم الاتصال والمعرفة وانتزاع حقه من الاستثمار العالمي.

وفي هذا السياق جاء مخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية 2000-2004 ليعيد الاعتبار للتخطيط الجديد وفق منظور وبآلية متجددة يتطلب تنفيذه حشد كل الطاقات وتعبئة كل الموارد، وهي مهمة ليست باليسيرة بحكم الاختلالات الكبيرة بين جهات المملكة، بل حتى داخل كل جهة على حدة، ونتيجة لحالة الاقتصاد والتهميش الذين عانى ويعاني منهما العالم القروي ولا تساع دائرة البطالة بشكل يبعث على القلق ولانتشار الأمية، ناهيكم عن الأوضاع الصحية المتردية والسكن الغير اللائق وانتشار الرشوة والمحسوبية وكلها مشاكل تتطلب جرأة في اتخاذ قرارات وتغييرا كبيرا في العقليات، وفي الآليات المتقادمة المستعملة في مواجهة تحديات ونفسا طويلا وإرادة صلبة وعزيمة قوية، وإذا ما تمعنا إخواني المستشارين المحترمين في الأسبقيات التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الرسالة السامية الموجهة للسيد الوزير الأول بصدد هذا المخطط الخماسي وهي:

- النهوض بالمناطق المعوزة والحاقها بدينامية التنمية، وبصفة خاصة التأخر الذي يعانيه العالم القروي.
- ادماج الشباب وفي مقدمتهم الشباب المتعلم في مسلسل الإنتاج وتحفيزه على الإبداع والابتكار والاعتماد على الذات.
- إشراك المرأة في الأنشطة التنموية.
- محاربة الفقر والتهميش والإقصاء وإشاعة قيم التضامن والتازر.

يتضح جليا ومن منظورنا في الحركة الوطنية الشعبية أن الحكومة ليست وحدها المعنية بتهييء وتنفيذ المخطط، بل كافة القوى الحية للبلاد التي تتحلى بمواطنة صادقة مدعوة لاستيعاب الأفكار السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والانخراط بكثافة في مسيرته التنموية ونعتقد أن المصلحة العليا للبلاد في ظل العهد الجديد تقتضي تظافر جميع الجهود وأن زمان الحسابات الحزبية الضيقة قد ولى، وزمان تبادل التهم والانشقاقات التي لا مبرر لها قد فات، فلابد أيها السادة الكرام من إشاع ثقافة جديدة مبنية على التآزر والتضامن لأن البلاد محتاجة الى طاقات كل أبنائها لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

لسنا هنا بصدد إسداء النصح لأي أحد، كما لا يعني هذا لأي حال من الأحوال أننا مرتاحون لكل ما جاء به المخطط، بل كثيرة هي مطالبنا في الحركة الوطنية الشعبية التي تلزمنا إزاء من وضعوا ثقتهم فينا، لم يستجب لها كتأهيل العالم القروي وإنصاف الأمازيغية، ولكن تشخيصنا الموضوعي لواقع بلادنا ومعرفة دقيقة بإمكاناتنا المادية والتي زاد في محدوديتها الجفاف وارتفاع ثمن البترول والطاقة إضافة الى عوامل خارجية أخرى جعلتنا نومن أكثر من أي وقت مضى بأن تجاوز هذه الإكراهات يمر حتما عبر تأهيل مواردنا البشرية وتفجير طاقتها الخلاقة، ووضع اليد في يد خصوصا وأن الظروف المواتية في ظل العهد الجديد للعمل بجدية وبعقلية جديدة لمواجهة آفة الفقر والجهل والأمية والبطالة وتدعيم دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية والمحافظة على الأمن والاستقرار وتركيز الديمقراطية الحقة، فمسيرتنا على طريق التطور والحداثة مسيرة مشتركة لولوج الألفية الثالثة شريطة أن تكون مسلحة بالفهم الدقيق والتكنولوجيا الحديثة حتى نجعلها في خدمة قضايانا وآليات فعالة لمواجهة المستلزمات تحديث بلادنا وتأهيلها على جميع المستويات مع المحافظة على خصوصيتنا وهويتنا التي نعتز بها.

إن المخطط الخماسي الحالي، حضرة السادة، الذي هو ثمرة مجهودات مكثفة لعمل كل الوزارات والمصالح التابعة لها، يشكل تحديا أساسيا لحكومة التناوب ويجعل مصداقيتها في الميزان أمام الناخبين في الاستحقاقات المقبلة التي شاءت الصدف أن يتزامن توقيتها مع منتصف تنفيذ مخطط 2000-2004، ولقد عبر كل ممثلي الفرق الذين تابعوا أعمال اللجان الدائمة عن وجهة نظرهم وأبدوا ملاحظاتهم وتقدموا باقتراحاتهم وعبروا عن انتقاداتهم ونعتقد أن الحكومة ستأخذها بعين الاعتبار في تنفيذ المخطط، واسمحوا لي السيد الرئيس، السادة الوزراء، اخواني المستشارين، أن أرجع بعجالة الى بعض مواقفنا من المخطط بالنسبة للجزء الخاص بالتوجيهات والآفاق

الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية من حيث الشكل نلاحظ أنه بقدر غزارة الأفكار والمعلومات الواردة في مشروع المخطط بقدر ماغاب التصميم الواضح، مما نتج عنه عدم وجود تسلسل منطقي بين فقراته.

مضمون المخطط لم يعالج أو ضاع العالم القروي بطريقة موضوعية ومدروسة مبنية على مشاريع تضمن التوازن بين الجهات وتوزيع عادل لثروات البلاد مع غياب تصور واضح لمعالجة مديونية الفلاح. عدم اهتمام المشروع بالمطالب اللغوية والثقافية الأمازيغية مما ترتب عنه تهميش شريعة واسعة من المجتمع بالنسبة للجزء الخاص بالبنية التحتية الاقتصادية.

إن أغلب المشاريع المدرجة في المشروع عبارة عن تكملة أو متابعة لبرامج سابقة، في الحين أن المطلوب هو تبني المخطط لمشاريع تستند على دراسة جدوى مسبقة تتميز بمعطيات اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تواجه المعضلات المعاشة المبرمجة في الزمان والمكان.

قد جاء في المخطط مجموعات كبيرة من الدراسات التي سيتم القيام بها بينما المطلوب يقضي بإدراج مشاريع عادلة للإنجاز والتنفيذ، في ميدان التعمير لم يتبين المشروع حلولا واضحة للإشكالية التي تثيرها أراضي الجموع، المخطط لم يتطرق إلا إلى دراسة تهدف الى تحيين نظام النقل بالعالم القروي بينما هذا الأخير يعرف خصاصا مهولا على مستوى الشبكة الطرقية ووسائل النقل ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد لبرنامج قطار الأنفاق بالدار البيضاء والى مصير الربط القار بين المغرب وإسبانيا والى مصير الخطوط الملكية أو إلى خطوط جديدة للسكك الحديدية.

الاعتمادات المخصصة لبرامج البنية التحتية الاقتصادية بالعالم القروي لا تفي بأهداف متوخاة، ومعنى ذلك أن حاجيات البادية ستظل في معظمها مؤجلة الى أجل غير مسمى، الجالية المغربية لم تأخذ بصفة كافية كعنصر هام وفعال في مجتمعنا، هذه الجالية التي هي السفراء الحقيقيين لجميع المغاربة.

بالنسبة للجزء الخاص بالإدارة والعدل، الاصلاحات والتدابير المزمع إنجازها خلال المخطط تتمثل في معظمها في إعداد مشاريع نصوص قانونية وهي غير كافية لتسريع وثيرة وتبسيط مسطرتها ونزاهة واستقلالية القضاء مما سيرشح هذين القطاعين الهامين لمزيد من الفساد والمحسوبية من طرف منعدمي الضمير الوطني، ومن جهة أخرى نطالب بإصلاح فعال للإدارة عن طريق العناية بالموارد البشرية وتفعيل الترقية الداخلية لعموم الموظفين، وذلك بتحفيزهم على أداء مهامهم وتطوير الأداء الإداري.

وبالنسبة للجزء الخاص بالموارد البشرية والتنمية الإجتماعية، إن برنامج الاستراتيجية التنموية الإجتماعية المندمجة المقترح في المخطط لا يستند على شبكة من الميكانيزمات السوسيو اقتصادية والإجتماعية والثقافية ولم يعمل على تهييء آليات تحفيز القطاع الخاص للانخراط في المساهمة في تفعيل الشأن المحلي. وبالنسبة للجزء الخاص بالتنمية الجهوية وبرنامج الجماعات المحلية بقدر ماحظيت مواضيع اللاتمركز على مستوى الإدارة الترابية واللامركزية والتنمية الجهوية على صعيد جماعات محلية باهتمام كبير، بقدر ما نجد أن الاعتمادات المرصودة لقطاع الداخلية لن تقدر على تنفيذ طموحات المشرفين على وزارة الداخلية في عصرنة الإدارة الترابية وتحسين تدبير الموارد البشرية وتعزيز التكوين وتتبع الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في انعاش الشغل عبر مؤسسة الإنعاش الوطني.

ومع ذلك نحن ننتظر بشغف كبير مراجعة ميثاق الجماعات المحلية والإقليمية والجهوية، ومدونة الانتخابات والتي يتوخى منها جلالة الملك محمد السادس نصره الله كما عبر عن ذلك في خطاب العرش ترسيخ دولة الحق والقانون من منطلق المفهوم الجديد للسلطة تراعي فيه المصالح العمومية للمواطنين وتدبير محكم للشؤون المحلية بمشاركة مواطنين في معالجة ميدانية لمشاكلهم وهي نقلة نحو تعميق الديمقراطية وترسيخ اللامركزية واللاتمركز في اتجاه ابراز مجالس منتخبة تجمع ما بين ديمقراطية التكوين وعقلانية التأطير وسلامة التدبير بشراكة مع الدولة والتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، هذه إذن السيد الرئيس بعض ملاحظاتنا التي ارتأينا إثارتها في هذه الجلسة بشكل عام دون الخوض في التفاصيل والمعطيات وتحليل الأرقام مركزين على النواقص، أما الإيجابيات الواردة في المخطط فأملنا أن تجد التمويل الكافي لتحقيقها. والحكومة في ظل الظروف الصعبة لاقتصادنا ستعمل

جاهدة على تجاوز كل الإكراهات وتبديد كل الصعوبات وترشيد الجهود للنهوض بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية ببلادنا وجعلها تستجيب لشروط المناعة والتنافسية القادمة، والتي لن تتأتى إلا في إطار التنمية المتوازنة والاندماج الاجتماعي تلعب فيه ثقافة حقوق الإنسان وحرية الصحافة والتحديث الإداري وإصلاح العدل على جميع مستوياته دور القاطرة وتدعمه روح التآزر والتكافل بين جميع مكونات نسيج المجتمع سواء تعلق الأمر بالأشخاص أو الهيئات المنتخبة أو المجتمع المدني وبالأجهزة الإدارية للدولة أريد إخواني المستشارين المحترمين، أن أختم بقضية وحدتنا الترابية التي بدأت في الأونة الأخيرة تحقق تفهما كبيرا ومراجعة جدرية من طرف العديد من الدول وخصوصا دول أمريكا اللاتينية وبعض دول إفريقيا بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والدينامية التي بعثها في جسم دبلوماسيتنا الخارجية وتجند حكومة صاحب الجلالة وعلى رأسها السيد الوزير الأول والبرلمان والمنظمات المغربية الغير الحكومية، ومع التراجع عن الاعتراف بالجمهورية الوهمية للعديد من الدول الصديقة إلا بداية العد العكسي للنهاية المحتومة للأوهام الإنفصالية، وانتصار مستحق لعدالة قضيتنا والتي لم يعمل الاستفتاء إلا على تأكيدها ليطوي وبصفة نهائية هذا الملف المصطنع ويفتح المجال لبناء مغرب كبير الذي من دونه لن تستطيع دول شمال إفريقيا الإلحاق بركب تنمية دول الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط والصمود في وجه غزو اقتصادي وصناعي وثقافي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هذه هي بعض الاهتمامات التي تشغل بالنا في الحركة الوطنية الشعبية ونتداول بشأنها في هياكل هيأتنا وقد تعمدنا إشراككم هموم مناضلينا دون التطرق الى الإيجابيات الواردة بكل تأكيد في مخطط التنمية ولا يسعنا إلا أن نتمناها ونتمنى تحقيقها وكلنا عزم على دعم كل المجهودات الرامية الى الرقي ببلادنا نحو مدارج التقدم والنماء وراء القيادة الحكيمة لعاهلنا جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفقنا الله جميعا لما فيه خير الأمة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار،

عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي الكلمة للمستشار السيد محمد قرو، فليتفضل.

المستشار السيد محمد قرو:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، اخواني المستشارين،

يشرفني أن أتقدم بمساهمة فريق التجديد والتقدم الديمقراطي في هذه الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة مشروع المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والإجتماعية. وأود في مستهل هذا التدخل أن أسجل إيجابية الرجوع الى منهجية التخطيط كإحدى الخلاصات الأساسية للنقاش الوطني حول سبل الإصلاح والإنقاذ الذي ميز الحياة السياسية ببلادنا منذ مطلع التسعينات وهي الخلاصة التي تم تضمينها في التعديل الدستوري لسنة **1996**.

لقد ساد الاعتقاد لفترة غير قصيرة من الزمن لدى عديد من مكونات المجتمع السياسي خاصة بلا جدوى أي تخطيط في محيط وطني وجهوي يعرف تغيرات متلاحقة في المعطيات الاقتصادية والإجتماعية وتحولا مضطربا في المؤشرات المعيشية والسكانية والديمغرافية.

وغني عن البيان اليوم مجانبة هذا الاعتقاد للصواب، فمخطط التنمية كمت نفهمه هو أداة عملية وعلمية تتم بلورتها انطلاقا من المعطيات الموضوعية وتأسيسا على سيناريوهات للتنمية الاقتصادية والإجتماعية وتحدد معالمها أهدافا واقعية وطموحات يتم ضبطها في الزمان والمكان مع توفير الوسائل المادية والبشرية القمينة بتحقيق هذه الأهداف.

إن الحديث عن هكذا مفهوم مخطط التنمية هو بالذات ما يجعل منه ضرورة ملحة للسير قدما في مسيرة التنمية، حيث يوفر منارات

كبرى تساعد على امتلاك المسؤولين عن تدبير الشأن العمومي لنقط ارتكاز تمكن من تقييم منتظم لأداء السياسة العمومية في مختلف المجالات بارتباط مع أهداف التنمية المنشودة.

إن هذا التحليل هو الذي حدا بجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه بالإلحاح على ضرورة العودة الى منهجية التخطيط بعدما اتضح للجميع خطأ التوجه الذي سارت فيه البلاد منذ مطلع الثمانينات، حيث ضاعف غياب مخطط التنمية من الآثار السلبية الوخيمة لسياسات التقويم الهيكلي منذ مطلع الثمانينات خاصة في الجوانب الإجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

إننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نعتبر أنه من المفيد، ونحن نناقش اليوم مشروع مخطط التنمية أن نستحضر خلاصة تجارب التخطيط ببلادنا، والتي تمكن من الوقوف على تصور خاص لهذه الأداة العملية في تدبير شؤون الدولة والمجتمع منذ المخطط الخماسي الأول على عهد الحكومة التي ترأسها الأستاذ عبد الله إبراهيم، فالمقصود بمخطط التنمية في التجربة المغربية هو ضبط إطار عام مرجعي بالنسبة لأنشطة الدولة والقطاع العام واعتماد منهجية توجيهية بالنسبة للقطاع الخاص تعتمد التحفيز المرن واللامركزي بما يضمن مشاركته في تحقيق الأهداف المعلنة وفقا لأسلوب عمل يقوم على تكييف مستمر للأهداف وتدقيق متواصل لوسائل التنفيذ ضمانا للفعالية والجدية وبهدف الاستجابة لما يطرأ من تحولات داخليا وخارجيا.

إن إعادة الاعتبار لمنهجية التخطيط بالمعنى المشار إليه هو ما أكد عليه التصريح الحكومي غداة تشكيل حكومة التناوب، وتجسيدا للإرادة الملكية الهادفة الى بلورة اختيارات استراتيجية كبرى للسياسات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، ووحدها حكومة سياسية من نوع حكومة التناوب تبدو في نظرنا مؤهلة للاطلاع بهذه المهمة، وفي هذا السياق أود باسم فريقي أن أثمن المجهودات التي بذلتها الوزارات المختصة والوزارة المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط لتجميع المعطيات والإحصائيات وتحيين التحاليل وإنجاز الدراسات الاستشرافية وكل ما تطلبته المرحلة التحضيرية لبلورة مشروع المخطط، كما نسجل في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي الإضافة النوعية التي قدمتها الحكومة بمناسبة إعداد مشروع المخطط الحالي والمتمثلة في اعتماد منهجية التشاور والحوار والمشاركة، حيث كان عمل المجلس الأعلى للتخطيط سابقا على بث المجلس الوزاري نفسه في المشروع، ووفرت اللجان الموضوعاتية المختلفة فضاءا ديمقراطيا لضمان مساهمة كل الفرقاء والكفاءات لصياغة الأجوبة اللازمة لأسئلة الراهن المغربي وفتح آفاق التنمية الشاملة المنشودة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

لا أريد أن تفوتني فرصة مناقشة مشروع المخطط في هاته الجلسة دون أن أتطرق لبعض النواقص التي كان من شأن تفاديها أن يصبغ على المشروع صفة الشمولية والإلمام، إذ كان من الأجدى أن تعمم الحكومة روح المسؤولية والاجتهاد على كل المراحل الإعدادية وتعطى مضمونا ملموسا لفلسفة اللامركزية والجهوية حتى نكون بالفعل أمام مخطط وطني تتفرع عنه مخططات جهوية تتضمن بدورها ما يتعين القيام به بالنسبة لكل جماعة محلية داخل كل جهة من الجهات 16 للبلاد، ومما نعتبره قد سقط عند إعداد المشروع تلك المنهجية التي تروم حسب الإمكانات وضبط الآليات وتحديد الأولويات بدقة متناهية حتى نكون إزاء مخطط بالمعنى الكامل الدقيق للكلمة وفي نفس السياق فإن حظوظ تنمية العالم القروي فيه لم تكن وافرة سواء في الجانب المتعلق بالبنيات التحتية عموما أو بالفلاحة على وجه الخصوص، ناهيكم عن إغفال بعض المشاريع التنموية التي سبقت برمجتها ضمن المخططات السابقة وعدم مراعاة التوازن في توزيع المشاريع الإنمائية بين الجهات، إذ لاحظنا الاجحاف الذي لحق بعضها ونخص بالذكر المنطقة الشرقية التي تعاني معضلات هيكلية لا حصر لها.

ولإعادة الأمور الى نصابها نقول إن استشراف آفاق التطور على المدى المتوسط والبعيد والتوفر على رؤية واضحة بهذا الخصوص أمر لازم وضروري لانجاح أي مخطط تنموي بفعل التحولات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، بل إن هذا الاستشراف تفرضه الوثيرة السريعة التي تتطور بها معطيات المحيط الجهوي والدولي خاصة في ظل النظام الدولي الجديد المطبوع بمسلسل العولمة الشرس وحيث ينهج مختلف الفاعلين في هذا النظام من اقتصاديات متطورة وشركات متعددة الجنسية نهج التخطيط لأهداف اقتصادية وتجارية وتكنولوجية على مدى زمن يصل أحيانا لبعض عقود من الزمن. وبالإضافة الى ذلك يجب التنبيه الى أن المخطط في كنهه إنما يهم رسم معالم تطور الدولة ككل.

وفي نفس السياق يجب التأكيد على أن تجسيد مضامين مخطط التنمية سيتم عبر القوانين المالية السنوية، وهو ما يعني أنه يتوفر على آلية داخلية للتعديل تمكن من تصحيح وتقويم كل ما اتضح أنه في حاجة للتقويم. كما أن الحكومة ملزمة خلال مناقشة الميزانية بأن تتقدم ببيانات حول الحصيلة السنوية لتنفيذ مضامين المخطط وهو ما يعني في نهاية المطاف إرساء آليات الجزاء والعقاب في مواجهة الفريق الحكومي ومكوناته السياسية، حيث يصبح تجديد ثقة الناخبين في هذه المكونات متوقفا على مدى نجاح الحكومة في تجسيد ما قدمته من برامج رتحقيق ما أعلنته من أهداف والوفاء بما التزمت به من وعود.

وغني عن البيان أن هذا التأويل ينسجم مع توجه عقلنة الممارسة السياسية التي مافتئ يلح عليها صاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره، ويسعى في لإحداث القطيعة مع مختلف أساليب التسيير الفاشلة من خلال إعمال مبادئ التقييم والمحاسبة وتحمل المسؤولية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد حددت الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الى السيد الوزير الأول بتاريخ 28 شتنبر 1999 الملامح الأساسية لمضمون مخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وانطلاقا من تشخيص علمي دقيق لحاجيات البلاد ومن خلال حصر أهم المجالات التي تراكم فيها الخصاص حددت الرسالة الملكية أولويات المخطط في ضرورة النهوض بالمناطق المعوزة وتدارك التخلف الذي يحيا فيه العالم القروي والعمل على إرساء أسس مجتمع متضامن وإدماج الشباب في مسلسل الإنتاج من خلال تتبع إصلاح منظومة التربية والتكوين وتطهيرها من أنواع التعليم غير النافع، إضافة الى إدماج المرأة في التنمية بما يضمن تطورا متوازنا للمجتمع المغربي.

إن كل هذه الأداة العامة التي حددتها الرسالة الملكية هي التي جاءت مفصلة في صيغة مشاريع وأوراش محددة في الزمان والمكان مع رصد الوسائل المادية والبشرية التي تمكن من إنجازها على أرض الواقع وهي نفس الأداة والطموحات التي جاءت في التصريحين الذين تقدم بهما السيد الوزير الأول أمام البرلمان وهي نفس الأهداف المتضمنة أصلا لبرنامج حكومة الإنقاذ والتغيير.

فالإجماع حاصل إذن حول الأهداف العامة والتقاطع بين وواضح بين تحاليل مختلف الفاعلين في مسألة التنمية ويبقى الرهان الذي يواجه المغرب والمغاربة هو إذكاء الروح الوطنية وبذل المزيد من الجهود بجدية وتفان وتدبير كل مجالات الإصلاح بشكل متوازي ونبذ سلوك الانتظارية بما يضمن الزيادة في انتاج الثروة وإقامة نظام عادل لتوزيعها تحقيقا للمشروع المجتمعي العقلاني والحداثي الهادف الى إدماج المغرب في المسيرة الحضارية للعالم المعاصر، وهذا التوجيه المتنور هو بالذات ما ألح عليه صاحب الجلالة أيده الله ونصره في أول خطاب للعرش الذي خلد الذكرى الأولى لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين، وفقنا الله الى ما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد رحو الهيلع، رئيس فريق جبهة القوى الديمقراطية. فليتفضل.

المستشار السيد رحو الهيلع:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيدة المستشارة،

يشرفني أن أعرض على حضراتكم رأي فريقنا رأي فريق جبهة القوى الديمقراطية في مشروع المخطط الخماسي المعروض على مجلسنا للمناقشة والمصادقة، إننا ونحن نناقش هذا المشروع نستحضر الروح الطاهرة لجلالة المغفور له الحسن الثاني كرم الله مثواه الذي ارتأى رحمه الله ضرورة عودة المغرب للعمل بالتخطيط بعد أن تخلى عنه في ظروف دولية خاصة تميزت بانهيار المعسكر الاشتراكي الذي بنى اقتصاده على مبدإ التخطيط الإلزامي وأدى الى النتائج المعروفة.

لقد تبنى المغرب مبدأ التخطيط مباشرة بعد الاستقلال، وإذ كانت النتائج المحصل عليها لم تطابق دائما ما هو مخطط له، فإن بلادنا قد استفادت إجمالا بهذه المخططات وفي كثير من المجالات خاصة منها الفلاحية والصناعية، فلم يكن هناك ما يكفي من المبررات للتخلي عن التخطيط لكون بلادنا لم تستكمل بعد بناء كل الشروط المادية والثقافية لاشتغال الاقتصاد الوطني بدون توجيه وحتى دعم من طرف الدولة.

إن بلادنا كباقي البلدان النامية لازالت بحاجة الى استكمال بناء التجهيزات الأساسية وتأهيل مختلف القطاعات والى ترتيب الأولويات، وكل ذلك لا يمكن أن يتم بدون تدخل الدولة وبالتالي دون تخطيط ينبني على تشخيص للوضعية ومكامن القوة والضعف، وعلى رؤية استراتيجية وواضحة تحدد الأهداف العامة والوسائل المالية والبشرية لتحقيقها.

غير أن التخطيط اليوم في زمن العولمة والتحولات المتسارعة لابد أن يتسم بالمرونة والقابلية للتكييف مع التطورات وطنيا ودوليا والمعطيات تتغير وعلى أساس هذا التغيير تنبني طموحات جديدة، وتفاؤلنا بالمستقبل يجعلنا نعتبر أن الأهداف التي يتضمنها المشروع المعروض علينا قابلة للتوسيع خاصة أن بعضها متواضع بالمقارنة مع ضخامة الحاجيات والعجز الذي تعرفه كل القطاعات.

وعلى هذا الأساس فإن المخطط لا يتسم بالإجبارية المطلقة بقدر ما هو توجيه عام للسياسات الحكومية التي يبقى عليها الاجتهاد ليس فقط لتحقيق الأهداف المعلنة بل لتجاوزها والطموح نحو تحقيق أفضل، إننا لفي فريق جبهة القوى الديمقراطية نعبر عن دعمنا الكامل لعودة بلادنا للعمل بالتخطيط من أجل الارتقاء ببلادنا في جميع المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية كما جاء في الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله للوزير الأول في شتنبر من السنة الماضية، والتي حدد فيها جلالته الأهداف العامة للمشروع وهي الرسالة التي نعتبرها برنامجا متكاملا يعبر عن انشغالات جلالة الملك بضرورة التنمية الشاملة وحرصه حفظه الله على تعميم الاستفاذة من ثمرات النمو على سائر مكونات الأمة، وعلى ضوء هذه التوجيهات الملكية السامية تم إعداد مشروع هذا المخطط الذي حدد أهدافا طموحة في بعض القطاعات الأكثر تضررا من السياسات التي طبقت قبل مجيء حكومة التناوب.

وهكذا فإن المخطط يهدف الى تحقيق نسبة نمو تقدر ب 5٪ سنويا، وهذه النسبة وإن كانت غير كافية لتلبية كل حاجيات البلاد وسد العجز في المجال الإجتاعي فإنها نسبة هامة بالمقارنة مع ما سجل خلال السنوات الماضية، ومن شأن تحقيقها فعليا أن تجعل بلادنا تسير في طريق التقدم الاقتصادي والإجتماعي، خاصة وأن المخطط يجعل معدل الاستثمار يبلغ معدل 28٪ ومعدل الادخار 27٪ عند نهاية المخطط. ومن الواضح أن ذلك سيعتبر تقدما ملموسا مقارنة مع النسب المحققة في السنة الماضية، كما سيتم حصر معدل التضخم في نسبة لا تتعدى 2.5 سنويا، كما سيتم حصر عجز ميزان الأداءات في حدود 1.1٪ من الناتج الداخلي الخام، والتحكم في مستوى المديونية، إذ سينتقل جاري الديون الخارجية من 55 إلى 33 سنة 2004، ولا يمكننا سوى دعم هذا التوجه الذي سيخلص بلادنا تدريجيا من ثقل خدمة الدين الخارجي الذي يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية والإجتماعية.

وفيما يتعلق بالقطاعات الإجتماعية التي تعرف عجزا شاملا لكل المجالات فإن المخطط وبارتباط مع تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين يحدد أهدافا تلتزم وهذا الميثاق، بحيث أن نسبة تمدرس

الأطفال من 6 الى 11 سنة ستبلغ ٪100 سنة 2004 الأمر الذي يعني عمليا تعميم التعليم والقضاء على الأمية بالنسبة لكل المغاربة المزدادين في أواخر القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، ونقطة الضعف التي نسجلها بهذا الخصوص أن نسبة أمية الكبار ستبقى في حدود ٪35 مع نهاية المخطط، وهذا وإن كان تقدما بالمقارنة مع الوضعية الحالية فإن هذه النسبة تظل مرتفعة في زمن التكنولوجيات المتطورة والذي تطمح بلادنا لمواكبته وتحدي رهاناته، وسيعرف مجال الصحة تحسنات مهمة خاصة في العالم القروي على مستوى توسع الخريطة الصحية والتقليص من وفيات الأطفال وتخفيض عدد السكان لكل مؤسسة صحية.

غير أن ما ينبغي التركيز عليه بالمواكبة مع توسيع الخدمات الصحية هو جودة هاته الخدمات ومواكبة التقنيات الحديثة بالتشخيص والعلاج، وإذا كنا نسجل أن برنامج الوقاية الصحية مستمر في التقدم على مستوى تلقيح الأطفال دون السنة، فإن هذا البرنامج ينبغي أن يتوسع ضمن تصور شمولي لمفهوم الوقاية الصحية وبتدخل مختلف القطاعات الحكومية، ورغم أن المؤشرات الماكرو-اقتصادية تبدو جيدة فإن انعكاسها على مستوى التشخيص سوف لن يكون بدرجة مرضية، إذ يحدد المخطط هدفا متواضعا بالنسبة للتقليص من حجم البطالة التي ستظل في نسبة ٪12.5 مقابل 13.9 حاليا، وهو تقدم طفيف مقارنة مع حجم هذه الإشكالية وتأثيراتها السلبية على المستوى الاقتصادي والإجتماعي، ونسجل المجهود الذي سيبذل على مستوى تغطية العالم القروي بالتجهيزات الأساسية، إذ سيرتفع معدل التغطية الكهربائية من ٪39 إلى 70 ومعدل الاستفاذة من الماء الشروب من 38 إلى 62، إضافة الى إقرار انجازه 221 كيلو متر من الطرق سنويا.

وهذا المجهود يعبر عن اهتمام الحكومة بالعالم القروي انسجاما مع التوجهات الملكية السامية وعلى الحكومة أن تعمل على التوزيع العادل للاعتمادات المخصصة وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر عزلة وتهميشا، وتعزيز هذا المجهود بالتشجيع على الاستثمار في المناطق القروية وخلق أقطاب للتنمية بتدخل ودعم من طرف الدولة للحفاظ على التوازنات، بين الحواضر والقرى، أو على الأقل التخفيف من الهجرة القروية التي تخل بالتوازنات الاجتماعية والمجالية في المدن وتخلق مشاكل جديدة تنضاف للمشاكل المتراكمة.

وفي هذا الإطار فإن العالم القروي لا يمكن تنميته دون تنمية الفلاحة التي تظل المجال الرئيسي للحياة القروية وأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني والفلاحة المغربية التي أصبحت تعاني من الجفاف كمشكلة بنيوية بحاجة الى استراتيجية جديدة خاصة فيما يتعلق بحين تدبير المياه السطحية والتوجه نحو البحث عن المياه الجوفية التي تتطلب تكاليف لابد أن تتحملها الدولة أو على الأقل مساعدة الفلاحين على تحملها، كما أنه أصبح من اللازم وضع خطة لتعميم المكننة على الفلاحين الصغار وتشجيعهم على استعمال الطرق العصرية للإنتاج للرفع من المردودية، وبالتالي من مستوى عيش الساكنة القروية، نلمس من خلال مشروع المخطط أن هناك وعي بأهمية بعض القطاعات التي لم تأخذ ما تستحق من أهمية في السياسات الحكومية السابقة مثل قطاع الصيد البحري والقطاع السياحي، ويتجلى ذلك بالنسبة للقطاع الأول لاسترجاع السيادة الوطنية على مياهنا الإقليمية بعد الموقف الوطني للحكومة بعدم تجديد اتفاقيات الصيد البحري وفي الاستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع التي تنهجها وزارة الصيد التي ستمكنه من تحقيق نسبة نمو سنوية على مستوى القيمة المضافة قدر ب ٪ 11 مقابل ٪7.7 سنة 1999 ، هذه الاستراتيجية التي ستمكن هذا القطاع من تبوء مكانته اللائقة ضمن الاقتصاد الوطني وتمكن شعبنا من الاستفاذة من ثرواته البحرية.

كما أن القطاع السياحي سيشهد تطورا ملموسا بمعدل نمو سنوي يقدر ب٪ 12 وارتفاع مداخيل القطاع ب ٪ 9.4 سنويا، مما يؤشر أن بلادنا تسير نحو استفاذة أكثر من ثرواتها الطبيعية ومن موقعها الجغرافي المتميز، إن هذه الأهداف التي حددها المخطط والتي أشرنا إلى بعضها بحاجة الى وسائل لتحقيقها، إنها بحاجة الى نمط آخر من التسيير وإدارة وإدارة الشأن العام مبني على الشفافية واحترام القانون وبحاجة الى إدارة معقلنة وفاعلة خالية من الأمراض

التي راكمتها خلال عقود، وإلى قضاء نزيه ومستقل، والمخطط ينص على القيام بإصلاحات في هذه المجالات كالإصلاح الإداري وإصلاح القضاء ودعم اللامركزية وهي الإصلاحات التي أصبحت تكتسي صبغة الاستعجالية لكون الاهداف المحددة في المخطط لا يمكن تحقيقها بالعقليات السائدة حاليا على مستوى الإدارة والقضاء، وتبقى مسألة التمويل إشكالية مركزية لا يقدم المخطط ما يكفي من تدقيقات لمعالجتها، فالنظام البنكي رغم ما عرفه من تطورات فهو بحاجة الى إصلاح ورؤية جديدة تجعله أكثر قدرة على ترويج المدخرات وتوظيفها في مجال الاستثمارات المنتجة وعلى الحكومة أن تقوم بمجهود فعلي لعقلنة تدبير الموارد المالية للدولة ومحاربة التبذير وسوء تدبير المؤسسات العمومية والاختلاسات التي تقدر أحيانا بالملايير ومراقبة الصفقات العمومية التي يستغلها بعض المسؤولين للكسب غير المشروع.

إن الأهداف المحددة في مشروع المخطط مهما كانت أهميتها بل وضرورتها لبلادنا سوف تكون مجرد نيات حسنة إذا لم تتوفر إرادة قوية لدى الحكومة بالدرجة الأولى ومختلف الفاعلين لكسب الرهانات المطروحة على البلاد بروح وطنية ودون عمل ميداني متواصل يتوخى ليس فقط تحقيق الأهداف المرسومة بل تجاوزها نحو الأفضل، وعلى الحكومة أن ترفع من مستوى تواصلها مع المجتمع وتعبئته والسعي نحو اشراكه ومساهمته الفعلية عبر منظماته المدنية لتوفير شروط هذه المساهمة على المستويات المادية والمعنوية والقانونية.

كما أنه من المطلوب ترسيخ ثقافة التضامن التي ميزت مجتمعنا المغربي منذ قرون وذلك عبر خطة متكاملة ذات جوانب تربوية وتعليمية وتواصلية وتشجيع العمل التعاوني في مختلف جوانب الحياة الوطنية، حتى يساهم المجتمع برمته بجانب الدولة في تحقيق الأهداف التي سطرها مشروع المخطط الذي نأمل أن يتم تجسيده على أرض الواقع وأن تسير بلادنا نحو التقدم والازدهار الذي يريده لها عاهلنا الكريم ويطمح إليه شعبنا وكل قواه الحية، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار،

في ختام هذه المناقشة أعطي الكلمة للمستشار السيد عمر الادريسي رئيس الفريق الكنفدرالي، فليتفضل.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أختي المستشارة المحترمة،

يشرفني باسم الفريق الكنفدرالي أن أتدخل في هاته الجلسة المخصصة لمناقشة المخطط الخماسي لنعبر عن وجهة نظرنا كمركزية نقابية في موضوع يتعلق بمغرب الآن والمستقبل.

وقبل الخوض في غمار تحليلنا الكنفدرالي نود بسط ملاحظتين أساسيتين:

- الملاحظة الأولى وهي منهجية وبديهية في كل تفكير يستهدف وضع مخطط يريد الإجابة على الأسئلة العميقة التي تطرحها إشكالية التنمية، ويتعلق الأمر بضرورة الانطلاق من النتائج التي راكمها وانتهى إليها المخطط السابق، وذلك أن التفكير في هذا المخطط كان يجب أن يكون موضوع اهتمام منذ انتهاء العمل بالمخطط السابق. إن هذا القصور المنهجي هو الذي يفسر الارتباك وعدم الانسجام الذي يتسم به هذا المخطط.

- الملاحظة الثانية وهي التي تفرض نفسها بكل المقاييس والاعتبارات فهي التي تتعلق بضرورة إشراك كل مكونات الأمة الفاعلة في الحياة العامة ببلادنا إشراكا حقيقيا في صياغة هذا المخطط، لذلك سيكون من العبث واللامبالاة بإرادة الأمة أن يعرض علينا هذا المشروع لمناقشته وتحديد موقف مسؤول منه الآن. وخاصة إذا أضفنا الى ذلك أن الوقت غير مناسب لمناقشة مشروع يتعلق بمستقبل المغاربة والمغرب، بناء علي ذلك

وباسم فريقنا وباسم كافة الكنفدراليات والكنفداليين على امتداد خريطة الوطن نطالب الحكومة وكل مكونات مجلس المستشارين بضرورة تأجيل البث في مشروع المخطط الخماسي وعدم التصويت عليه للاعتبارات التالية:

- الاعتبار الأول هو أن المشروع المطروح علينا اليوم لا يرقى إلى مستوى ما نطمح اليه كمغاربة ولا يجيب على كل الأسئلة المطروحة حول مستقبل المغرب ومتطلبات التنمية، فطموحات المشروع ضعيفة وغير منصفة للجهات ومختلف الفئات والقطاعات، مما يجعله لا يشكل تعاقدا جديدا بين كل المغاربة، وبالتالي يستوجب إحالته مجددا على كل مكونات الأمة لتعميق النقاش وإبداء الرأي فيه دون ما تسرع ولا استعجال لأن الأمر يتعلق بمسار ومصير المغاربة والمغرب، ولنجعل من هذا الصيف مناسبة لمناقشة المشروع مناقشة جدية ومسؤولة تنطلق أولا وأخيرا من حاجيات المغاربة وهاجس التطور وتقدم المغرب، وتنطلق أيضا من إمكانيات بلادنا وعقلنة وترشيد استغلالها بما يغفر نسبة الرقمين في النمو.

- الاعتبار الثاني : إن المشروع لا يشكل تصورا متكاملا ورؤية منسجمة لتجاوز الاختناقات التي مست كافة القطاعات والمجالات، إنه مجرد تجمع لميزانيات قطاعية فرعية تجدها في كثير من الأحيان متنافرة . وتفتقد للنظرة الشمولية الموجهة.

إن الحكومة لم تنطلق في صياغة هذا المشروع من القضايا الكبرى المحورية المرتبطة بنيويا بحاجيات المجتمع وتطوره بهدف صياغة منظور شمولي للتنمية يعالج المسائل الكبرى كالمسألة الاجتماعية والمسألة الزراعية والمسألة الثقافية والصناعية والسياحية.

إن المنهج الذي اعتمدته الحكومة في صياغة المشروع حكمه المنطق التجزيئي الذي يعتمد الرؤية التقنية والرقمية التي أنهكت المغرب وأوصلته الى الطريق المسدود، لذلك جاء المشروع إطارا عاما فضفاضا مما جعله هيكلا بدون روح يفتقد الى الجوهر السياسي الموجه وبدون ضبط وتحديد الآليات والبنيات المادية والبشرية والمالية الضرورية كشرط للشروع في التنفيذ.

إن اعتماد المنهج التجزيئي أفضى الى مقاربة كمية لا يمكنها حتى إن طبق هذا المشروع أن تعالج الإشكاليات الكبرى الهيكلية التي يعاني منها المغرب .

- الاعتبار الثالث: إن المشروع لم يستحضر طبيعة اللحظة التاريخية التي. يعيشها المغرب، وهي لحظة استثنائية بكل المقاييس والمعايير، ولا تتطلب مخططا عاديا يتسم بالعموميات ويتصالح مع سلبيات الماضي بل ويعد امتدادا لها، وبالتالي لا يشكل قطيعة مع الممارسات السياسية السابقة ولا يؤسس لانطلاقة جديدة لتنمية حقيقية.

إن مضمون المشروع لا يظهر إمكانيات تحقيق تلك الصدمة القوية التي يحتاجها المغرب لتحقيق المعجزة المغربية التي أصبحت خيارا أو حد لضمان الاستمرارية والوجود في عالم متغير يعرف حركات متسارعة في كافة المجالات والميادين.

- الاعتبار الرابع ويتعلق بضرورة إعادة توزيع الثروة الوطنية توزيعا عادلا، وفي هذا المجال فإننا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب أولا بمعرفة حقيقة الثروة الوطنية، وثانيا إعادة توزيعها توزيعا عادلا ليستفيذ منها كل المغاربة على قدم المساواة دون ميز بما يضمن إنعاش الاستثمار والتنمية الجهوية وإتاحة كل الفرص لتمارس كل جهة دورها الفاعل في العملية التنموية، وأن تجد كل جهة نفسها في المخطط مع ما يتطلبه الأمر من الانهاء التام مع نظام اقتصاد الامتيازات وأن تكف الدولة عن حماية ودعم بعض المحظوظين الذين استفانوا من خيرات المغرب وكدسوا الثروات بطرق لا مشروعة ولم تعد مقبولة في العهد الجديد، لذلك فالتضامن اليوم يعني بالنسبة لنا التوزيع العادل للثروة الوطنية وإقامة عدالة اجتماعية الأمر الذي يتطلب ثروة على الذات تحتاج الى الكثير من الجرأة والشجاعة والعقلانية وهو ما غاب عن واضعي هذا المشروع.

- الاعتبار الخامس: ضرورة تعبئة كل الطاقات والإمكانيات المغربية لانخراط الجميع في معركة التنمية.

إن حالة الركوض والتقهقر التي تعرفها بلادنا والوضع الاقتصادي والإجتماعي الهش والشعور بالإحباط وخيبة الأمل المهيمنة على عموم الجماهير الشعبية والتراجعات الحاصلة بالعديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية والاستياء الذي عم الساحة الوطنية والانكسارات الحاصلة بسبب تضييع الفرص واللحظات والتجاهل المطلق للمطالب المشروعة للشعب المغربي بمختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية والوضع المقلق الذي تعيشه الطبقة العاملة وعموم الأجراء والانحباس الذي يعرفه الاستثمار رغم كل الامتيازات التي منحت لبعضهم والوضع الشاذ الذي يعرفه المجال القروي من إنعدام تام لكل شروط الحياة الإنسانية وإفلاس النظام التعليمي وسيادة الفساد الإداري والسياسي وحالة الجهل والأمية التي عمت المغرب واتساع دائرة البطالة بشكل مقلق ومخيف بات ينذر بأوخم العواقب.

ينضاف الي ذلك انعدام الثقة بالمؤسسات المنتخبة نتيجة سيادة الفساد السياسي مما حولها الى مرتع للرشوة والزبونية والاغتناء ونهب المال العام والتلاعب بالمصالح لعموم المواطنين وتراجع الحس الوطني وتغليب الطموح الشخصي على المصلحة العامة للبلاد، كل ذلك وغيره كثير يدعو الى ضرورة استنهاض كل الهمم وتجميع كل الإرادات الوطنية الصادقة والمخلصة وتعبئة كل الطاقات والامكانيات المادية والمالية والبشرية بهدف تدشين مرحلة جديدة بثقافة جديدة ومنظور جديد يضع قطيعة فعلية مع الماضي المليء بالجروح والانكسارات وأن يتجه نحو المستقبل للبناء والتشييد وفتح كل الأوراش بوثيرة سريعة وعاجلة علنا نكون في الموعد.

- الاعتبار السادس ويتعلق الأمر بإعادة بناء الثقة بين الحكومة وعموم الجماهير الشعبية. لقد مرت سنتان ونصف على تولي الحكومة الحالية تدبير الشأن العام بدون أن تعمل على ترجمة شعارات وبرامج أحزابها ودون الاستجابة للمطالب العادلة للطبقة العاملة وهموم الجماهير الشعبية ودون الشروع في الإصلاحات الضرورية واتخاذ الإجراءات والقرارات حسب ما تفرضه طبيعة المرحلة توفر للمغرب شروط الانتقال من حالة التوتر والقلق المفتوحة على كل الاحتمالات الى حالة الاستقرار القوي لمؤسسات منتخبة انتخابا نزيها يعبر بالفعل عن إرادة الأمة وبقضاء عادل ومستقل لحماية حقوق المواطنين ويسهم في معركة التنمية الشاملة وبإدارة متحررة شفافة تقوم بما يؤهلها لأن تكون في خدمة المجتمع وتطور البلاد، وتوفير البنيات التحتية الضرورية من طرف وقناطر وكهرباء وماء صالح للشرب ومدارس ومستوصفات ومسالك وغيرها كأساس للتنمية وتعليم عصري حداثي يتمثل الثروة العلمية والتكنولوجية التي يعرفها العالم ويستوعب التطور الحاصل في الميدان الاقتصادي ويستحضر القيم الإنسانية والحضارية لمجتمعنا من أجل تكوين إنسان مغربي متمكن مسيطر على لحظته التاريخية وفاعل فيها مع ما يتطلب ذلك من توفير شروط إدماج الشباب المغربي في الدورة المجتمعية العامة من خلال تأمين التشغيل، لذلك فقضية البطالة والتشغيل في بلادنا هي أكبر من قضية تقنية إحصائية كما ورد في المشروع. إنها المحرك الأساسي لكل انطلاقة جديدة ينشدها المغاربة بل هي مدخل لكل الإصلاحات الأساسية التي تهم البلاد.

من هنا كانت مواقفنا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل واضحة وواقعية حينما اقترحنا على الحكومة إمكانية توظيف 300 ألف في القطاع الخاص و200 ألف في القطاع العمومي من أبنائنا حملة الشهادات الجامعية لسد حاجيات المواطنين في إطار استراتيجية تنموية جديدة تتوجه الى إشباع حاجيات المغاربة. ونعتبر أن استمرار تعطيل هذه القوة المجتمعية الهائلة هو تعطيل لإمكانية الإصلاح.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي اخواني المستشارين المحترمين،

لقد ظل التعامل الحكومي مع مطالب الطبقة العامة تعاملا يتسم بالتجاهل والتسويف مما دفعنا وبعد مرور سنتين من الإنتظار إلى

اتخاذ قرار الإضراب الوطني العام المؤجل من أجل حمل الحكومة على فتح التفاوض الذي أفضى إلى اتفاق 19 محرم، هذا الاتفاق الذي ظل مجمدا شأنه شأن كل الاتفاقات والالتزامات والوعود السابقة، ورغم كل المحاولات والمساعي التي قمنا بها ككنفدرالية ديمقراطية للشغل مازالت الحكومة تسير على نفس النهج الذي كنا نأمل أن نقطع معه، وهذا ما يجعلنا اليوم نشك في إمكانية تنفيذ مضمون هذا الاتفاق مستقبلا، لكننا ومن موقع المسؤولية الملقاة على عاتقنا سنواجه هذا الوضع لرفع الحيف الاجتماعي عن الطبقة العاملة وعموم الشعب كل هذه الاعتبارات التي تنطلق من رغبتنا في التأسيس لمرحلة جديدة بالفعل، فإننا نأكد على ضرورة سحب المشروع وعدم التصويت عليه، وإرجاعه الى كل مكونات المجتمع بهدف صياغة تعاقد متراضى عنه يحظى بثقة المغاربة ويعكس طموحاتهم المشروعة ويجسد رغبتهم في تجاوز هذا الوضع المحجوز.

إننا نرفض رفضا مطلقا هذا المشروع، ونرفض كل النتائج المترتبة عنه جملة وتفصيلا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار.

بهذا التدخل نكون قد أنهينا المناقشة العامة وننطلق بإذنكم الى عملية التصويت، اللهم إذا أراد السيد الوزير أن يتدخل فله ذلك، الكلمة للسيد وزير التخطيط، فليتفضل.

السيد عبد الحميد عواد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط:

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

لابد احتراما لمجلس المستشارين أن أخذ الكلمة كعضو في حكومة جلالة الملك ليس لكي أجيب على كل تدخل ولكن لكي أعطي بعض التوضيحات في ما سمعناه خلال الأمس واليوم من ملاحظات قويمة ومن تحليلات قد نكون متفقين أو غير متفقين عليها إلا أن واقع هذه الساحة التي يتخاطب فيها نواب الأمة مع السلطة التنفيذية تمكن من استخلاص العديد من النتائج التي لاشك أن الحكومة تستفيذ منها أيما استفاذة.

نحن نعلم أن المغرب عاش فترة معينة طويلة حدث فيها ما يمكن أن نسميه ديكتاتورية النظرة قصيرة الأمد التجزيئية التي تنتج العديد من الآثار الجانبية التي تفسد السياسات والتي تسحب من السياسات فعالياتها لأنه إذا لم يكن في إجراءات الحكومة تناسق شامل سواء على النطاق الوطني أو على النطاق الجهوي أو المحلي فإن فعالية الإجراءات المتخذة تضعف، وربما أن التأخر في هذا التنسيق وفي التنفيذ المتناغم للإجراءات المحددة يؤدي بدون شك الى أن العديد من الحلول المطبقة تصبح متجاوزة تماما بحيث أنها تحدث آثارا سلبية أكثر مما تحدث من الآثار الإيجابية.

ولقد أفاض تقرير البنك الدولي لسنة 1995 في هذه التناقضات وفي أن المغرب ليست له نظرة متوسطة وطويلة الأمد، وفي أن المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي لا يستطيع أن يستثمر لأنه لا يعرف إلي أين تسير البلاد.

وكان خطاب جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، وكان استقاظة الرأي العام على أن أسلوب تسيير الشأن العام كما كان يتم في ذلك الوقت ليس من شأنه أن يمكن من البلاد من أن تسرع بالخطى لكي تتدارك تخلفها، وأن تحصل من الموارد المحدودة المتاحة أكثر نفع ممكن بأقل تكاليف ممكنة لأن معقولية التسيير الرشيد للشأن العام تقتضي الحصول على أكبر النتائج بأقل التكاليف، وعلى أن هذه النتائج يجب أن تعم سائر بنيات المجتمع، سائر مكونات المجتمع، وبالتالي كان هناك إجماع شامل على أن السياسات التي طبقت كانت سياسات قصيرة الأمد وأن المغرب ظل عبارة عن بلد يسير في بحر متلاطم الأمواج، تتميز الحياة فيه بالتغيرات المتلاحقة التي لا يمكن السيطرة عليها وتتميز في نفس الوقت بانعدام أية قدرة حقيقية على التنبأ وأية قدرة حقيقية على تغيير السياسات وتكييفها مع ما يجب عمله.

ومن هذا المنطلق وجدت هذه الحكومة أن من اللازم كما دعا جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في أكتوبر في هذه القاعة أمام البرلمان في أكتوبر 95 إلى العودة الى منهج التخطيط، ولكن بأسلوب جديد وباستفادة من التجارب السلبية التي تراكمت في الماضي.

وهذه الحكومة نظرتها الى هذه القضية نظرة شمولية، فهي نظرة وطنية حيث أن البلاد يجب أن تعرف الى أين تسير، بمعنى يجب أن يكون المسار طويل الأمد ومتوسط الأمد واضحا أمام أعين الناس، أمام أعين المواطن نفسه لأنه هو يعيش في بنية معينة هي الوطن ولكنه يعيش في بنيات أولية هي المكان الذي يعيش فيه أي القرية أو المدينة التي يعيش فيها. وبالتالي فالنظرة فيما يرجع للرؤية على النطاق الإجمالي دعمتها ضرورة وجود الرؤية وتوفر رؤية واضحة بمسار كل مكونات المجتمع، كل مكونات النظام السياسي المغربي التمثيلي بمعنى أنه الحكومة عملت الى تطبيق المادة 30 من ميثاق التنظيم الجماعي التي تفرض أن يكون لكل جماعة بلدية أو قروية مخطط لها وكذلك المادة 66 من الظهير بمثابة قانون المؤسس والمنظم لمجالس الجماعات والأقاليم، والمادة 7 من القانون المتعلق بالجهات والتي تفرض أيضا توفر المجلس الجهوي على مخطط للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، إذن الهيكل التخطيطي في البلاد قد تغير، عمدت الحكومة الى دعم الجماعات على هذه المستويات الثلاثة إلى أن تحدد برامجها ونحن نعلم أن ميزانيات الجماعات هي ميزانيات مستقلة ولا يصوت عليها في مجلس النواب، وبالتالي فإن المخططات المحلية ظلت بين أيدي الجماعات المحلية.

الإشكالية الأخرى هي أن المخططات في المغرب لم تكن تنفذ أي لم تكن هناك آلية لمتابعة تنفيذ المخطط، والمحاكمة عالجت هذه القضية على مستويين، جلالة الملك في الظهير الذي أصدره المنظم للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط سمح بلجنة لتقييم ومتابعة المخطط، وكلفت وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط بأن تؤمن سكرتارية هذه اللجنة.

وبالتالي علما بأن الحكومة عازمة على ترقيم مختلف المشاريع في المخطط وعلى المتابعة الآنية للتنفيذ في مختلف المستويات، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المخططات المحلية على مستوياتها الثلاثة أي الحكومة عازمة على أن تتابع التنفيذ وبالتالي فإن هناك تقريرا سنويا سيرفع سنويا الى جلالة الملك حول إنجاز المخطط، وبالتالي فإن المخطط في الماضي كان بعد أن يحدد وبعد أن يصادق عليه النواب يوافق عليه من طرف البرلمان كان عمليا ينسى لأن الحيز الموجود الذي تفسنه التحولات الجارية في العالم والتي لا قبل للمغرب للسيطرة عليها، هذا المخطط كان سرعان ما يصبح في بعض جوانبه وربما كله متجاوزا، وبالتالي نحن نريد أن نضبط الوقت، هذه الحكومة تريد أن تضبط وقت المغرب وأن تضبط برامجه وأن تحين ما يجب تحيينه لأن ما لم يحين فهو يصبح متجاوزا، وبالتالي فأعمال العقلاء يجب أن تكون بعيدة عن العبث.

إذن هذه الآلية هناك آلية البرمجة القصيرة الأمد لأن المخطط بفعل القانون العام للمغرب، والمخطط هو يجد ترجمته على مستوى الميزانية العامة للدولة، يجد ترجمته على مستوى الميزانية العامة للدولة في القوانين المالية السنوية، وبالتالي فنحن نعتزم أن نقدم في المستقبل الميزانية الإقتصادية التي تكون ميزانية الدولة جزء منها وليس كل الميزانية باعتبار أن الشريحة السنوية للمخطط يجب أن تتضمن الميزانيات العامة للدولة بما فيها الحسابات الخصوصية الى آخره والميزانيات الملحقة les budgets annexes، الى غير ذلك. وتتضمن كذلك ما هو مقرر وما هو مسجل في ماهو متوقع بالنسبة للقطاع الخاص وبالنسبة للقطاع العام. وبالتالي فنحن نخرج من مرحلة كان التخطيط فيه الحبل على الغالب مطلوقا الى مرحلة يكون المخطط شيئا قابلا للتحيين وقابلا للمراجعة، ولكن في إطار النظام القانوني الموجود في البلاد.

هذا إذن يتبين لكم أيها السيدات والسادة، بالإضافة الى هذا هناك المخططات الجهوية باعتبار أن توطين المشاريع بعد أن يتم خلال شهرين من الآن سوف ترسل جميع مشاريع المخطط مرقمة الى الجهات، الى المجالس الجهوية لكي تؤسس اللجان الجهوية للتخطيط لكي تضبط الأمور على مستوى المخططات المحلية أي مخططات الجماعات البلدية والقروية ومخططات مجالس العمالات والأقاليم، مخططات المجالس الجهوية لأن المخطط الجهوي ليس هو مخطط المجلس الجهوي، مخطط المجلس الجهوي شيء يتناول اختصاصات

المجلس الجهوي، ولكن المخطط الجهوي هو مخطط عبارة عن مستند كهذا المستند الذي تناقشونه، ولكنه يتضمن ما تريد الدولة أن تقوم به وما تريد الجماعات المحلية أن تقوم به علي مستوياتها المختلفة وما تريد المؤسسات العمومية أن تقوم به.

أيتها السيدة،

أيها السادة،

الأمر يتعلق بتحول جوهري فيما يرجع لمجال التخطيط، وأنا أعذر بعض الإخوة الذين تحدثوا دون أن يعرفوا هذا التصور العام للتدبير في هذه المجالات، تحدث البعض عن تـأخير المخطط، وأن السيد الوزير الأول كان قد وعد بأن المخطط سوف يقدم للبرلمان في أكتوبر، تعلمون كنا مستعدين ولكن الله سبحانه وتعالى يقدر ومشيئته لا راد لها وتوفي جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته وأنتم تعلمون أن من المعقول وأن من الواجب إنتظار التعليمات الملكية، جاءت الرسالة الملكية السامية في 28 شتنبر وكان لابد من مراجعة المخطط على هذا الأساس لأن الأمر في المغرب أصبح الآن عبارة عن تأسيس مجتمع مشروع مجتمعي يسمح للبلاد بأن تتطور بتناسق تغيرات البنيوية أصبحت شيئا أساسيا في مخططات البلاد، لا يمكن أن نترك في البلاد الفقير يزداد فقرا الجهات الفقيرة تزداد فقرا في حين أن نقطا من الرخاء منبثة هنا وهناك وربما في محور واحد محور واضح قصير لا يشمل مجموع التراب الوطني، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بمشروع مجتمعي جلالة الملك يقول ثلاثة أشياء أساسية:

- الشيء الأول هو تعميق الديمقراطية في المغرب، يعني إخراج المغرب من الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية حقيقية، وخطابه في عيد العرش أعطى مثالا لما يمكن أن يقوم به شعب يريد أن يصبح ديمقراطيا وإدارة يجب أن تكون في خدمة الجمهور وليس العكس، التطبيع الكامل للمغربي مع تاريخه من أرضه مع أفكاره مع أبنائه وبناته. هذه هي النقطة الأولى التي يريد جلالة الملك والتي التزم بها المخطط بطبيعة الحال.

- النقطة الثانية في المشروع المجتمعي لا يمكن للمغرب أن يسير ب٪2.9 كما حدث في العشر سنوات الماضية، لا يمكن للمغرب أن يمشي ب٪3.7 خلال الأربعين سنة الماضية لا يمكن لابد من تعجيل الخطى، يجب أن تغط بلادنا السير نحو التنمية ولا يمكن أن يتم هذا إلا برفع معدلات التنمية وهي مسألة تكاد تكون ميكانيكية لأن رفع معدل التنمية يتوقف على رفع معدل الاستثمار، ورفع معدل الاستثمار يتوقف على رفع معدل الادخار، لأن الوقت الذي كانت العجوزات تخبأ وتغلف باعتبار أن المديونية تتفاحش، حينما تتفاحش المديونية معناه أن لديك عجز لا تستطيع أن تجد له موارد عادية.

وبالتالي فاختيارات الحكومة الأساسية هي عدم الاستمرار في مثل هذه السياسة، العجوزات فيما يرجع تتقلص وبالتالي فالمديونية الخارجية كما تعلمون أصبحت 17 مليار دولار بدل الرقم الذي يعرفه الجميع، وهي تتناقص، إذن نقول أنه رفع معدل الاستثمار من الموارد الداخلية ومن الاستثمار الأجنبي الخاص الذي يتيح له هذا المخطط يفسح له أهمية كبرى، إذن نجد أن الإشكالية فيما يرجع للتأخير لكي نضبط هذه القضية، فيما يرجع للتأخير أنه بعدما جاءت رسالة جلالة الملك عاودناه لأن الأمر يتعلق بمشروع المجتمع، عاودنا الأمور وضبطنا واحد العدد الأمور، وبعض التوجهات تقوت كان هذا لازم، النقطة الثانية هو أنه جلالة الملك نصره الله استجاب لمطلب وزيرين في الحكومة طالبا مرارا مرتين أو ثلاث مرات بالعودة الى السنة المدنية، وهذه الاستجابة جاءت في وقتها لأنه في شتنبر حينما تقرر هذا كان لابد من مراجعة المخطط حتى نتكيف مع السنة المدنية وهذا أمر سهل على الجميع قضية متابعة الأرقام وسهل على المصالح التي تصنع الأرقام والتي تتوفر بها والتي تنشرها التسهيل في هذا المجال، إذن الآن اللي باقي هو المخططات المحلية سنطلب أنها تكيف كذلك إذن التأخير اللي كاين هو تأخير كيف ما كتعرفو مفروض الآن لأن المنطق هو هذا. كان يمكننا نعطيكم واحد المخطط 2004-2003-2000-99 ولكن ما غادي تكونشي وغادي ربما تصادقوا عليه وغادي يتغير السنة المدنية وغادي عاد نرجعو للمخطط خصنا عاد نوليو نسحبوه وعاد نوليو كذا أو نديرو مخطط آخر أولا كذا إذن هذه هي الأمور والأمور كاين الأمور اللي هي مايمكنشي للانسان ما يلتزمش بها، ولكن التوضيح شي ضروري.

بعض الاخوان تحدثوا كأن المغرب يبدأ اليوم وكأن هذه العجوزات الموجودة، الآن والاتجاهات الثقيلة في المجتمع المغربي إنما بدأت اليوم، الاتجاهات ما تفعله هاته الحكومة هو إيقاف الاتجاهات الثقيلة في المجتمع البطالة غاد وكتزاد المخطط في ظرف 4 أو 5 سنين ياالله غادي ينقصها ب 1.5٪ علميا هاذ النقص ديال 1.5٪ ماعنديشي الوقت باش نتوسع في هذه القضية، ولكن راه الإتجاه إيلا ماحققنا شي 5٪ ولا ما حققناشي 28٪ من الاستثمار من الدخل للاستثمار راه ما يمكنش يتحقق حتى هذه القضية هذي، إذن كاين إذن كاين واحد الاتجاه ثقيل ما لم يعمل في الماضي يعمل في الحاضر وسيعمل في المستقبل.

قضية السكن 800 ألف سكن ديال العجز وخص المغرب يبني 190 ألف دار سنويا ياالله كنبنيو منها 90 ألف هذا العجز غادي يتراكم. إذن وغير والأمية ماغاداش بالنسق اللي خصها تمشي به، التعليم مامشاش لأن السياسة ديال التقويم الهيكلي التي كانت سياسة عمياء لم تأخذ في الاعتبار البعد الإجتماعي، وبالتالي كأننا سيجد المغرب بعد أن ينهي السياسة التقويمية والمبنية عن أساس محاسب صرف سيجد شيئا لم يكن واضحا في أي ذهن سيمكن المغرب بعد ذلك من أن يستوعب العجز الذي تراكم خلال هذه السنوات، إذن أقول بأن مالم يعمل في 90 سنة، يعني إيلا كنا غادين ندوزو من الماء الصالح للشرب غادين ندوزو من 34 إلى 68٪ بمعنى أنه تقريبا كنضاعفو ذاك الشي اللي تعمل في 90 سنة كيضاعف في 5 سنين، كذلك بالنسبة للكهربة القروية تقريبا الهدف مضاعف في ظرف 5 سنين الطبيعة لها قوانينها، الثمرة حينما تنضج يجب وقت معين لكي تنضج، وبالتالي فإن الإمكانيات والافتراضات الاختيارات الأساسية في النموذج الرياضي العام الذي تشفعنا به الى تحديد الأرقام الكلية وبعض الأرقام الجزئية في الإطار الماكرو- اقتصادي لصيرورة الاقتصاد المغربي هذه الأمور واضحة ولا يمكن أن يطلب الناس حل الإشكالات التي لم يستطيعوا حلها طوال عشرات السنين أن تحل بجرة قلم. أعتقد أن معالجة هذه القضية يجب أن تكون بالمسؤولية اللازمة.

إذن حينما أقول بأن المشروع المجتمعي الذي يدعو إليه جلالة الملك والذي هو مشروع الكتلة مشروع التصريح الحكومي المرجعية للتصريح الحكومي بطبيعة الحال، لأن التصريح الحكومي وافق عليه جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته ووافق عليه جلالة الملك محمد السادس، والدليل على أنه أعطى الثقة للحكومة بالاستمرار لغاية الآن، إذن هذا المشروع ثم جاءت الرسالة الملكية التي حددت أربعة نقط أساسية، وجعلت الفقر وجعلت البادية.

لما نقول الفقر، الفقر في البادية موجود، الأمية في البادية موجودة، ضعف الدخل في البادية موجود، هذا المخطط أعطى للجانب الاجتماعي الأهمية الكبرى، حيث أن الاستثمارات غادي تدوز من ديال الميزانية غادي تدوز من 19 سنة الى 25 سنة في ظرف 5 سنين، في حين أن أن عدد من الآليات التي وضعت لمعالجة هذه الإشكالية، وفي حين أن هذه القضية ديال التخطيطات الجهوية غادي تبين لنا غادي هذه المناقشة اللي هنا غادي توزع وتاخذ الخصوصية ديال كل جهة، وسيكون حوار وطني بطبيعة الحال بين الفاعلين الاقتصاديين في الجهة باش نعرفو كل جهة. ملي كنجيو نشوفو، هناك على الأقل 250 جماعة ما عندهاش حتى مصاريف التهسيير، ما عندهاس الوسائل ديال كذا.

إذن إشكاليات مطروحة، التقطيع الانتخابي، التقطيع الجماعي وغير ذلك من الأمور إذن المشاكل اللي تقد الحكومة تعطي فيها رأي كتعطيها ولكن المشاكل اللي خصها دراسة أدق كتعمل فيها دراسة وكتكتبها، وكنقولو على أن عندنا ما يسمى باستراتيجية التنمية الاجتماعية المندمجة اللي هذي عملتها اللجنة كيترأسها الوزير الأول والسكرتارية ديالها ديال وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط اللي كتعتبر ملي حسبنا معدل التنمية البشرية وجدنا على أنه 29 عمالة في المغرب عندها أقل من المتوسط الوطني، واحد كذا وعشرين معيار وجدنا الإحصائيات ديالها كلها وعملنا الترجمة رياضيا لواحد المعيار synthetique واحد المعيار تركيبي ورتبنا العمالات وصبنا 29 عمالة في المغرب عندها أقل من المعدل الوطني، إذن هاذ 29 عمالة كلها المشاريع المنبثة في التخطيط وغيرها اللي غادي يمكن تحدد فيما بعد على ضوء التحولات وضوء التطورات غادي تعتبر ذات أولوية بالنسبة لباقي عمليات الدولة. وبالتالي فالخصوصية ديال الفقر غادي نمشيو لها فين هي موجودة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن توجهات المخطط لابد أن أقول واحد جوج أو ثلاثة النقط في الموضوع أنه ما تقراوشي المخطط على أساس العقلية القديمة أو المنهج القديم اللي أين هو القطاع اللي عندو أولوية وإذا أنجز المخطط بلا بدون هدف الفقر ماتعالجشاي راه ماكاين مخطط، لأن المشروع المجتمعي ماغادي يكونش، إيلا ماكانشي الحد ماكاينش تسريع التنمية المشروع المجتمعي ماغادي يكونش لأنه المشروع المجتمعي النقطة الأساسية فيه هي تسريع التنمية لتوسيع قاعدة التشغيل، وهذه قضية ميكانيكية آلية ارتباط واضح مباشر وتأهيل الاقتصاد الوطني إذا لم تكن هذه ماكاينش المشروع المجتمعي لأنه ماغاديش تكون الوسائل لا باش التعميم ديال التمدرس ولا باش غادي تعمم محاربة الأمية ولا غادي تعبأ المجتمع المدني ولا غادي تعمل حتى شي حاجة.

النقطة الأولى ماكانتشي الديمقراطية ايوا هاذ الشي كلو، هذيك الجماعات البلدية وهذيك الشي كلو 25 ألف من الناس عبأناهم وعرفنا le poul النبض ديال الجماعات المحلية وواشنو اللي خص، ووجدنا على أنه لا يمكن للمستشار الجماعي أن يقوم بواجبه إذا لم يكن منتخبا انتخابا حقيقيا، لا يمكن للبرلماني أن يقوم بواجبه إذا لم يكن منتخبا انتخابا حقيقيا لا يمكن لعضو الحكومة أن يقوم بواجبه إذا لم يكن للحكومة ثقة جلالة الملك وثقة البرلمان وبالتالي الآلية السياسية غادي تشتغل بشكل آخر بشكل أوتوماتيكي، إشكالية التنازع على السلطة في الدولة غادي ماتبقاش لأن الآلية اللي غادي تتحكم في هاذ الشي هذا هي آلية الجزاء وآلية العقاب، الحكومة اللي غادي تنجح تجازى بأنها تبقى ويجدد لها الحكومة اللي غادي تفشل تزاح لأن البلاد محتاجة الى حكومة أخرى تكون في مستوى التطلعات وتكون في الكفاءة وتكون في الإرادة السياسية لتحقيق ما يجب تحقيقه.

السيد الرئيس،

أحد الاخوان قال أنه قلنا التوجهات الأساسية هي من جملة التوجهات قلنا المديونية الخارجية راه الإخوان حللوها البارحة، المديونية الداخلية الاستقرار ديالها لأنه ما غاديش يمكن نبذلو المديونية الخارجية باش نديرو مديونية داخلية، وإن كنت أنا شخصيا أفضل المديونية الداخلية لأنها لا تلتزم عملة صعبة، ولا أن المغرب المديونية ديالو كلها تعملت لأنه البنيات الاقتصادية كانت بنيات extraverti برانية متوجهة على الخارج وأن أي زيادة في الإنتاج تؤدي الى الزيادة في الواردات بشكل أكبر، وبالتالي أدى هذا الى هذا الوضع اللي احنا واجدين.

القضية ديال الضرائب ماكاين زيادة في الضغط الضريبي يمكن يكون des aménagements ولكن ماكاين زيادة في الضغط الضريبي هذه من النقط الأساسية ديال المخطط. عدد من الأمور اللي غادي يمكنا نتذاكرو فيها ولكن أود أن أقول لبعض الإخوان واحد الإخوان قال واحد الشيء مهم وهو علاش ماعملناشي ٪7، كيمكنا نعملو ٪7 والبنك الدولي كيقول 7، ٪8 ولكن كيف؟ القضية مرتبطة بالاستثمار طلع الاستثمار أكثر من ٪28 كيخصك تزيد المديونية الخارجية، احنا هاذ المديونية الخارجية عارفين النتيجة ديالها وعارفين رهن السيادة، المغرب الآن يتصرف في سياسته الاقتصادية كما يريد لم تعد هناك قروض مفروضة ويفرضون عليك استعمالها في كذا أو كذا، القروض اللي كيمكن تكون هي بعد أقل هذه القروض اللي كتجي راها أقل من اللي كيخرج le transfert net exterieur أي التحويل الخارجي الصافي هو سلبي والآن في المتوسط واحد المليار ديال السنتيم اللي كتخرج سنويا كنردو بها الديون، ورد الديون ماشي معناه أنه، يمكن للبلاد لسبب أو لآخر ماكنعرفش أشنو غادي يمكن يكون لسبب آخر قد تضطر بلادنا الي المديونية من جديد إيلا كانت عوامل خارجية أو عامل ماعرفتشي أشنا هو الله يحفظ إذن كاين عندنا le reserve باش البلاد يمكن لها تسير إيلا كانت المديونية واصلة لواحد المستوى ماكايمكن لهاش.

إذن هذه النقطة بغيت غير نشير ٪7 ما يمكنش لأنه القضية مرتبطة بالاستثمار إيلا حققنا ٪5 راه ما قالها حد لحد وخصنا نحققوها وهذه قضية تتوقف على التعبئة والكلام ديال صاحب الجلالة الموجه لرجال الأعمال هو كلام تاريخي في نظري وهو موجه إلى هؤلاء المجاهدين الذين يخلقون الشعب لأن المجاهد اليوم هو اللي مستقيم

ماكيشفرشي المال العام هذا هو المجاهد لأنه يجاهد ضد نفسه والمجاهد هو اللي كيخلق الشغل لأنه كيمنح فرصة للآخرين الذين يتعطلون والذين صفهم يزداد يوما بعد يوم نظرا للطبيعة الديمغرافية في البلاد ونظر للتأخر الذي حصل.

أذكر الإخوان أنه هاذ الوزارة ديالنا ماكانتش كتعمل بالأساس الاحصائيات ديال la formation brute de capitale fixe أي ديال التكوين الاجمالي لرأسمال الثابت كنا تنشر غير بالأرقام الجارية كيخصها نشروها بالأرقام الثابتة احنا خدامين في هاذ الموضوع هذا، بالأرقام الثابتة في 96،95،94،93 الزيادة السنوية سلبية بمعنى أن المغرب كان كياكل راسمالو بمعنى أن الصناعة المغربية بصفة أساسية ماكنتش كتعمل l'amortissement الاهتلاك، وبالتالي إيلا كان الحكومة الآن ماقاداش باش القطاعات غير الفلاحية تتمشى بالسرعة اللي خصها تتمش به وفي المستوى اللي خصها تتمشي به باش تعوض النقص الفلاحي اللي هو من عند الله سبحانه وتعالى، إيلا كان هاذ الشي علاش لأنه المدة ديال 4 سنين l'amortissementtion brute de capitale fixe غادية بشكل سلبي بمعنى أن الصناعة المغربية ماكتعلمش l'amaortissement المصنع اللي ماكيعملش l'amortissement ماكيمكنش لو يكون competitif ماكيمكن لوش يكون تنافسي، ماكيمكن لوش يصدر هذه مسائل بنيوية هذه أزمة اقتصادية البلاد موجودة فيها، وأعتقد أن ما يجب عمله هو أولا أن تفهم مفعول هذه الأزمة وأن نتفهم جميعا نقابات وأحزاب ومجتمع مدني وحكومة وبرلمان أن الأزمة هي أزمة المغرب وليست أزمة هؤلاء الذين هم موجودون في الحكومة أو هؤلاء الذين هم في المعارضة، الأزمة أزمة المغرب ولا يمكن للمغرب أن يخرج من هذه الأزمة إلا إذا تكاثفت الجهود لاخراج، لا يهم من هو في الحكم؟ من هو في الحكومة؟ من هو وزير؟ أو من هو كذا؟ ولكن الذي يهم وهو أن تستطيع البلاد في هذه المرحلة التي هي مرحلة دقيقة أن تخرج من هذه الأزمة.

الخروج من هذه الأزمة يقتضي- أيتها السيدات والسادة- التعرف على المعطيات لا أكثر ولا أقل، حينما نقول أن القطاع العمومي يجب أن يوظف وأن يوظف بغزارة التمويل يكون إما عن طريق الضرائب الجديدة إما عن طريق الاقتصاد في النفقات إما عن طريق الاستدانة، إما عن طريق إما عن طريق، قضايا يمكن أن تدرس ولكن يجب أن نفهم أن هذه الحكومة هي حكومة حوار هذه الحكومة نفذت حوار الآخرين الذين كانوا يحاورون ولكنهم كانوا يعلمون أن الذين سيدفعون هذه الفاتورة لن يتمكنوا من دفعها لقد تمكنوا من دفعها حوالي 7 مليار اللي الحكومة خلصت من الشعب للشعب لتنفيذ الحوار في الالتزامات السابقة حوالي 6.5 مليار الآن ولا سبعة اللي هي الحوار الجديد غادي يتكلف والحكومة مشت معها حوالي 6 المليار ونصف ديال الجفاف وهذا من عند الله سبحانه وتعالى.

إذن اللي كاين هو كاين واحد المعطيات هذي كيف ما قال واحد الإخوان هذي خبزة خص كل المغاربة تتفرق عليهم، ولكن كيف؟ كنرجع للكلمة ديال جلالة الملك وبها كانختم أن التنمية هي المجهود الجماعي للأمة، يجب أن يساهم فيها الجميع ولكن يجب أن يتسفيذ منها الجميع، ولا يمكن أن نجد سياسة إلا إذا كانت تعكس تطلعات الجماهير وترضي صاحب الجلالة لأن له طموح واضح معترف به محليا ومعترف به دوليا، يريد للمغرب أن يتقدم وسيتقدم بحول الله إن شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الوزير، بهذا التدخل نكون قد أنهينا المناقشة العامة، السيد الوزير تفضلو.

السيد العلمي التازي وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

طبعا بعد العرض القيم الذي تقدم به زميلي السيد حميد عواد حول بعض تدخلات السادة المستشارين، اللي بغيت نضيف وهو بالنسبة للقطاعات المنتجة وبصفة خاصة بالنسبة للتجارة والصناعة والصناعة التقليدية بغيت نتقدم بالشكر الجليل لجميع السادة المستشارين على تدخلاتهم من بعد التدخلات ديالهم اللي كانت حقيقة في اللجن المختصة ولكن في الجلسة العامة اللي تبعنا عن كثب جميع التدخلات وهذه التدخلات حقيقة كلها غادي تزيد تغني المخطط

الخماسي انتاع للتنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد 2000-2004 تحت الرعاية السامية والتوجيهات السامية انتاع جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

اللي بغيت نقول السيد الرئيس، السادة المستشارين، أنه جميع التدخلات اتسجلت وغادي انقبطوها بعين الاعتبار بالطبع باستثناء بعض التدخلات اللي كانت ربما مامتفقاش مع المخطط ولكن جميع التدخلات اللي هي غادية في الاتجاه انتاع المخطط غادي نحاولو باش نقبطو بعين الاعتبار جميع التدخلات انتاع السادة المستشارين وندخلو لحيز التنفيذ الآن. اللي بغيت نقول كذلك وهو بالنسبة للمجلس الموقر بالإضافة إلى المخطط، كاين كذلك حساب صندوق الحسن الثاني رحمه الله اللي جلالة الملك محمد السادس أعطاه التعليمات السامية باش ندخلو حيز التنفيذ نتاع هاذ الصندوق وبغيت نقول للمجلس الموقر بأنه الحصة اللي تخصات بالنسبة للتجارة والصناعة والصناعة التقليدية غادي تدخل ابتداء من الأسبوع المقبل حيز التنفيذ، الآن نحن باتصال مع عدد الجماعات المحلية أو لا تعاونيات أولا المؤسسات اللي غادي تقوم ببعض المشاريع ويمكن نقولو بأنه الجزء الأول انتاع هذه المشاريع وهي 10 المشاريع وكلها غادي تدار في العالم القروي وهاذ 10 المشاريع غادي تتطلب أولا غاد تدار في العالم القروي وهاذ 10 المشاريع غادي تتطلب أولا غادي تخلق 63 ألف منصب شغل وغادي تخلق استثمار انتاع 12 مليار انتاع الدرهم. بالطبع صندوق الحسن الثاني رحمه الله غادي يساهم بواحد 203 المليون انتاع الدرهم أي 20 مليار سنتيم اللي غادي يساهم بها.

بالإضافة إلى هذا الجزء الثاني وهو يتعلق على كل حال بجوج الميادين اقتصادية مهمة ألا وهو ميدان النسيج وكذلك الميدان انتاع l'électronique، هاذو جوج الميادين اللي أعطيت لهم على كل حال بجوج الميادين اللي أعطيت لهم على كل حال الأسبقية في ميدان الاستثمار، وغادي تكون مساعدة خاصة من صندوق الحسن الثاني رحمه الله اللي غادي يساعد المستثمرين في هاذ الجوج انتاع القطاعات أي النسيج أي الغزل والنسيج tissage وتكميلات يعني الصباغة، وكذلك بالنسبة l'électonique اللي هو غادي يدير أولا التجهيزات انتاع التكميلات l'électronique وكذلك انتاع صياغة انتاع كذلك التجهيزات le câblage électrique انتاع السيارات وهنو انتما سمعتو بأنه كاين بعدا واحد المشروع اللي دارت لو الانطلاقة ديالو في مدينة طنجة واللي هاذ الحفل ترأسه جلالة الملك محمد السادس نصره الله اللي هو شركة عالمية (يازاكي) اللي هي من اليابان، وجات على كل حال وبدات المشروع ديالها الأول، ولهذا هاذ المشاريع هنو غادي يتزادو على المخطط الخماسي، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الوزير، بما أن مشروع المخطط يهم جميع القطاعات الحكومية، فمن الطبيعي أن نفتح المجال لجميع السادة الوزراء الذين يرغبون في التدخل هذا أمر طبيعي، لا وأطرح السؤال هل من تدخل آخر؟ لا، إذن أعلن عن انتهاء المناقشة العامة حول مخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وننتقل بإذنكم، نقطة نظام للمستشار السيد عبد السلام بروال.. الكلمة للسيد المستشار، خذوا المنصة.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

... قلت السيد الرئيس، استمعنا بإمعان وبتتبع الى كافة تدخلات السادة رؤساء الفرق المحترمة، الذين عبروا كل واحد من موقعه عن وجهة نظره فيما يخص المشروع المعروض علينا، وكذلك البعض منهم أعلن حتى عن نوعية التصويت الذي سيتخذه الفريق، لكن السيد الرئيس، لابد أن نستحضر وهذا شيء لا يمكننا أن نغفله أن أحد الفرق البرلمانية وأحد السادة رؤساء الفرق تقدم بطلب وبطلب رسمي وبطلب جاء على لسان رئيس الفريق، فريق محترم أكيد هو نفس الفريق في نفس المستوى ديال الفرق البرلمانية المتواجدة، لكن نوعية التمثيل ديال هذا الفريق وانطلاقا من كون الفريق في حد ذاته يتكون من نواب الأمة فهو فريق من نوع معين ويمثل شريحة من المواطنين، ونحن نعتبر أن المغاربة نصفه مشغل ونصفه مشغل، فالفريق أو رئيس الفريق تقدم بطلب رسمي حول عدم البث في المشروع المعروض علينا، هذا طلب لا يمكن أن نرفضه، لذلك السيد الرئيس ألتمس منكم العمل على تطبيق مقتضيات ديال المواد 242 و243 من النظام الداخلي.

المادة 242 تقول: يمكن للمجلس قبل التصويت على مشروع قوانين أومقترحات قوانين أن يقرر مناقشة ثانية هذا ما طلب السيد رئيس

الفريق ديال الكنفدرالية. يقرر مناقشة ثانية حول مجموع النص أو جزء منه هم يطلبون مناقشة ثانية للمشروع ككل، ويتم ذلك إما بطلب من الحكومة، الأمر لا يهم الحكومة، ولم تتقدم بطلب، اللجنة هي كذلك لم تتقدم بأي طلب أو اللجنة معنية بدراسة النص أو رئيس فريق تقدم بهذا الطلب أو عشر أعضاء المجلس.

المادة 243 : إذا تقررت المناقشة الثانية المذكورة في المادة السابقة تعاد النصوص الى اللجنة المختصة ويتحتم على هاته الأخيرة أن تقدم تقريرا جديدا.

لذلك السيد الرئيس ألتمس منكم وأطلب منكم وفي إطار الأعراف المتداولة فيما بيننا عندما يتقدم رئيس فريق بطلب معين كان على مستوى الجلسة العامة أو على مستوى اللجنة مباشرة وبدون نقاش وهذه الأعراف والاحترامات فيما بيننا يستجاب. أغتنم الفرصة كذلك السيد الرئيس لألتمس أو أثير الانتباه أننا الى حد الآن وإذا مررنا إلى مرحلة التصويت، فنحن كمستشارون الى حد الآن لا نتوفر على الصيغة النهائية التي سنصوت عليها. إشكالية طرحت في اللجنة تساهلنا جميعا معارضة وأغلبية فوضنا للأطراف المعنية تشوف الصيغة ولكن إلى حد الآن- السيد الرئيس- ليست لنا الصيغة النهائية، علما بأن التقرير الذي وزع علينا يشير أن الأشياء لازالت مبهمة.

الملاحظة الثالثة السيد الرئيس وهذه دستورية الفصل 50 من الدستور يقول يصوت البرلمان مرة واحدة على نفقات التجهيز التي يتطلبها إنجاز مخطط التنمية، وذلك عندما يوافق على المخطط- سنوافق الآن ومباشرة خصنا نصوتو، لذلك السيد الرئيس الحكومة ملزمة لتوفيرنا المبلغ الإجمالي وكذلك المبلغ الموزع على حسب البنود والتبويب ديال الميزانية حتى يتم لنا التصويت دفعة واحدة وكي لا يتكرر التصويت في الميزانيات المقبلة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أعتقد بأنه يعني لا من ناحية الأعراف البرلمانية ولا من ناحية كذلك يعني حسن سير العمل وحسن تطبيق القانون الداخلي، يفترض على أنه الفريق الذي تقدم بطلب لا يحتاج إلى من يدافع عن هذا الطلب وخاصة يعني إذا كان هذا الفريق لم يتقدم بنفس الطلب، يعني مبدئيا حتى حنا الآن تنبنيو أعراف، لا يمكن أن نستغل موقفا معين مرتبط بفريق له دوافع وله أسباب وله مواقف يمكن أن تكون مواقف سياسية معينة أن نركب عليها وأن نحاول أن نعطي مدلولا لم يقصده الفريق ليتقدم بالطلب، احنا الآن يعني وصلنا، أعتقد بأنه يعني كاين واحد آداب التعامل في ما بيننا، المعارضة معارضة والأغلبية أغلبية كل واحد خضو يقوم بالواجب ديالو باش وهذا هو اللي تيضمن حسن سير ديال المؤسسات وديال الديمقراطية في البلاد ديالنا. كل فريق تيمكن لو يتقدم بطلب ديالو مستقل واللي تتكون عندو تيتحمل فيه المسؤولية لأنه إذا كنا نستهدف عرقلة الموافقة على المخطط فكل واحد يتحمل مسؤوليته ديالو.

هاذ المخطط هذا راه مر من عدة مراحل المرحلة ديال الحكومة، كانت فيه استشارات واسعة مع جميع الفئات المكونة للمجتمع ديالنا لا على الصعيد المركزي ولا على الصعيد المحلي، ثم كذلك عرض على المجلس الأعلى للتخطيط واللي كانت ممثلة فيه كذلك جميع الحساسيات وجميع التوجهات ووقع إصدار عدة توصيات اللي وقع اعتبارها وإدماجها داخل هذا المخطط من طرف جميع المكونات الذين عندهم ارتباط سواء في ميدان الشغل أو في ميدان الإنتاج أو في ميدان السياسة أو في أي ميدان من الميادين، وأدمجت وقدم المخطط أمام المجلس الوزاري والمجلس الوزاري برئاسة صاحب الجلالة أقر ما سبق أن أقرته الإرادة ديال الممثلين ديال جميع المكونات ديال المجتمع المغربي واحترمت تلك الإرادة، وبعد ذلك أحيل على مجلس النواب ونوقش أمام مجلس النواب وناقشته جميع الشرائح اللي هي ممثلة

أمام مجلس النواب، ووقع تقديم عدد من التعديلات فقط من المعارضة قبل 18 تعديل للمعارضة، وتقبل كذلك للأغلبية أكثر من 50 تعديل.

فإذن الأمور كانت بمنتهى الشفافية ووقع نقاش وعبر كل واحد عن مواقفه، وبعد ذلك أحيل ووقع التصويت عليه وأحيل على مجلس المستشارين، مجلس المستشارين قام بواجبه ونوقش أمام اللجنة ولم يطرأ نهائيا أي طلب لا أمام اللجنة ولا أمام غيرها. ما نجيوشي الآن الجمع العام اللي احنا اشرفنا على التصويت واندير و مواقف ديال العبث، اسمحوا لي ماشي معقول نهائيا يعني أمام مجلس المستشارين الرئيس ياالله أعلن تيقول بأننا نمرللتصويت وانجي نوقف ونقول قدم فريق معين كذا كذا ندير هذي أبدا هذي غير مقبولة اسمح لي السي عبد السلام احترمك وتنعرف نشاطك داخل مجلس المستشارين وما تقوم به من دور وبروح المسؤولية أنا تنكبر فيك هذا وتنعتبر بأنه فعلا يعني أنت اللسان الأول ديال المعارضة، وهذا شيء اللي أنا تنقدرو وتنشجع على أساس أنه ما يمكنش للديمقراطية تقف على رجل واحدة جوج الرجلين، ولكن اسمح لي في هذي ما أعتقد بأنه كان من الضروري أننا ندخلو في هذا النقاش أمام مجلس المستشارين يعني احنا غادي نصوتو ونجيو نقولو بأنه يعني تنطلبو تأجيل أو قراءة ثانية ماشي معقول البلاد يعني مشات الميزانية الآن اللي توضعت في إطار المخطط الاختيارات الآن اللي غاد فيهم البلاد في إطار المخطط، الخطاب ديال صاحب الجلالة اللي عمل ديال عيد العرش في إطار هذا المخطط، بحيث البلاد غاد في واحد المسيرة ونجيو نقولو بأن غادي نوقفوها هذا ماشي معقول ولهذا تنقول بأنه عارفين بأن هذا التصويت ماغاديش يعطي هذه النتيجة ماغاديش يمشي معكم في هذا الاتجاه، ولكن تنبغيو يكون واحد الأمور الأساسية نكونو متفقين عليها معارضة وأغلبية أن هذا المخطط يعني لازم ما تكون البلاد ديالنا مزودة به، ولازم نسعى من أجل تنفيذه ماشي كلو انتما ما متفقينش عليه تقدمتو عدد ديال المقترحات وصوتو على واحد العدد ديال الفصول بالإجماع معنى هذا أن كاين واحد الروح ديال المسؤولية باش عالجتو الأمر، أنا تنطلب باش تبقى مستمرة إلى النهاية ونعتبر أن هذي فقط غير يعني مطلب يعني من أجل إعطاء يعني واحد التنشيط لهاته الجلسة الأخيرة قبل أن نختتمها غادي نخليوها في هاذ الحدود وفي هاذ المفهوم ونمرو للتصويت، شكرا للسيد الرئيس، وللسادة المستشارين،

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للمستشار السيد محمد جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

فعلا البارح الكلمة ديالنا كفريق ديال الحركة الشعبية كانت واضحة وكانت كلها موزونة كلمة كلمة، وقلنا موقفنا من المخطط وموقفنا من تسيير البلاد وموقفنا من الحكومة أيضا أكثر من هذا قلنا عن هذا المجلس ونقول اليوم أيضا عن هذا المجلس.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نشكرك، فأنت دائما تقوم بالدور الدستوري المنوط بك، أيضا نحن نقوم بأدوارنا كل يقوم بدوره الدستوري المنطوط به، مالا نقبله إطلاقا وهو التهديد، وأستسمح لا تهددونا ولكن مالا نقبله هو أن يقال لنا أن هذا التصميم مر من مرحلة كذا ومرحلة كذا ووافق عليه جلالة الملك، هذه الأمور كنا نرفضها في حياة جلالة الملك الحسن الثاني الله يرحمو نقول دائما عمرنا ما نقبلو يتقال لنا في البرلمان أن المجلس الحكومي ناقش هاذ الشي والمجلس الوزاري داز هاذ الشي قدام جلالة الملك نعم جلالة الملك خليوه في التيقار جلالة الملك الحاجة اللي كيحرص عليها وهو استقلال المؤسسات كل واحد ينظر من الزاوية ديالو كل واحد يقوم بالواجب ديالو، وهو أيضا كيقوم بالواجب ديالو وألح على ذلك وهو التغيير الذي ننشده وهو التغيير اللي من أجله كنعملو، إذن في هذه المؤسسة في هذه المرحلة وخانطلعو هاذ الفيراجات كاملين كما يقال باقي لنا فيراج واحد هو ديال مجلس المستشارين راه مازال ماكملناش، ولكن الفصل 242 واضح ماشي فقط لأن فريق من الأغلبية، يساند الأغلبية، راه تقدم بطلب موضوع على المجلس خصو يقع البث فيه ما نغمضوش عليه عينينا، طلب موضوع نبث فيه أنا كمعارضة بإيه وبلا، طلب موضوع ومحسوب علي إيلا غمضت عليه عيني محسوب علي إيلا تكلمت فيه مسحوب علي.

طلب موضوع من الأغلبية تلعب دورين مزدوجين ماتلعبش الدور ديالي أنا، أنا ما ناقشتش المخطط كما ينبغي قلتها، أنا كمعارضة أعطيت الموقف ديالي كامل وماعرقلتش وماطلبتش الإرجاع للجنة طبقا للفصل 242 وأنا عارف هذاك النص ومابغيتش نعرقل في اللجنة، ولكن شكيت وحملة الحكومة المسؤولية، جاء الآن هذا الطلب علاش غادي يجي هذا الطلب هل هو ديماغوجية، ماتدوزش على الديماغوجية قدام عيني لا، يتسحب هذا الطلب وما يحسب على المجلس، ولكن ماحدو كاين كان واجب على السيد الرئيس انتما تبثوا فيه وتقولوا هناك طلب، خصنا نتفق قبل ماندوزو للتصويت، اما أنا بشغلي المراقبة أنا جالس هنايا تنراقب أشنو كيدار كنراقب القانون، كنراقب الدستور، كنراقب الحكومة ماعندي حتى شي شغل غير المعارضة البناءة، والمعارضة البناءة هي هذي، مايدوزش هاذ الطلب هذا، تيخص السيد الرئيس بنفسو ولكن لما قال ندوزو للتصويت قلنا لا، ولذلك المسألة معلقة وحقيقية وإيلاخصها مداولات سياسية في الكواليس ممكن، خصها رفع الجلسة للتشاور ممكن، ولكن تدوز غير هكذاك غير ممكن، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار السيد عبد الله الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والاخوة المستشارون،

اعتقد البارح سمعنا لجميع التدخلات واليوم كان استمرار لنفس التدخلات كانت فيها تدخلات اللي هي تساند المخطط الخماسي، وكانت كذلك تدخلات اللي كانت لا تسانده، بطبيعة الحال جميع التدخلات ديال السادة المستشارين سواء كانوا بالمعارضة أو الأغلبية كان واحد على درجات متفاوتة كيعطي رأيه في المخطط وكيبين بعض النواقص اللي فيه.

الإخوان ديال الكنفدرالية تقدموا بالطلب ديالهم وهذا شيء معقول ولاأعتقد أنهم في حاجة لأن كنعرف الفريق الكنفدرالي فيه ناس اللي قادين يتكلموا ويدافعوا على الفكرة ديالهم، ما محتاجينش الى شي حد يجي الآن يدافع عليهم، أشني تنبغي نقول أنا، الآن وصلنا لواحد المرحلة، فأبسط الأمور اللي متفقين عليها وهي الديمقراطية، نمر للتصويت إذا كانت أغلبية قررت رفضت المخطط يعاد الى لجنة ويناقش، ماقاطعتكش أنا الله يخليك، أنا من العادة ديالي ماعمرني قاطعت شي أحد تنحترم الجميع وهذا راه محال خصو يحترم، اللي ابغى يدير شي حاجة أخرى راه خارج الزنقة ماشي هنايا، هنا محل محترم خصنا نسمعو لبعضنا، أنا كنسمع للجميع كيف ما يكون التدخل ديالهم، اسمح لي هنا ماشي بهلوانية هنا، لا ماشي بهلونية كنعرف ممثل الأمة كنعرفها مزيان، ولهذا التصويت إذا أعطى التصويت أغلبية بأنها سحب هذا المقترح فأنا أول واحد يخضع لهذا القرار، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا، كاين قبل، وبغيت نقول لكم راه مهما كانت التدخلات هاذ الإشكالية من صميم اختصاصات الرئاسة،

الكلمة للمستشار السيد رحو الهيلع... تفضلوا.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

اللي كنت بغيت نقول وهو أن الجلسة دخلت في واحد المناقشة حول هذا الطلب، أنا اللي عندي هو بغيت نسولكم- السيد الرئيس- واش فعلا الرئاسة توصلت بطلب لمناقشة ثانية واش توصلتم بعدا بهاذ الطلب أو تناقشو شي حاجة اللي ماكايناش؟ هذا هو السؤال ديالي، إيلا كانت توصلت الرئاسة بطلب لمناقشة ثانية فحسب المادة 242 فالقرار تيرجع للمجلس بالرغم من أن أحد الفرق أو 10٪ أو الحكومة تقدم بطلب فالقرار تيرجع للمجلس، فنبغي تجاوبوني في الأول عاد ندوزو للمرحلة الثانية، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

نقطة نظام، وأرجوكم راه في النهاية الرئاسة عليها أن تحسم الموقف، فلهذا فلا فائدة تكرار في نقط نظام، الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري.

المستشار السيد أحمد القادري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

السادة المستشارين،

في الواقع يجب في نظرنا أن نفرق بين ما هو سياسي وبين ماهو قانوني لأننا لا يمكننا أن نؤطر النظام الداخلي لمجلس المستشارين هو أن نغلفه ليدعم موقفا سياسيا قد يكون للأغلبية وقد يكون للمعارضة، وفي هذا الصدد أعتقد- السيد الرئيس- كما قلتم نحن كلنا موجودين في القاعة واستمعنا الى المواقف التي عبرت عنها كل الفرق بما فيها فريق محترم هو الفريق الكنفدرالي.

الفريق الكنفدرالي- السيد الرئيس- كما استمعت تقدم في إطار موقفه السياسي وليس في إطار النظام الداخلي لأنه طلب من المجلس إيقاف البث وإحالة المشروع من جديد على المجتمع المدني، وهذا كما نعلم هو ليس من اختصاصنا وليس هناك قانون، وهناك دستور أسمى يضع مسطرة وضع ودراسة والتصويت على المخطط، ولهذا لا يمكننا، كما قلت، أن نخلط بين موقف سياسي لأصحابه كامل الصلاحية في أن يعبروا عنه وبين موقف قانوني دستوري واضح، فمحاولة تلبيس هذا الطلب مقتضيات الفصل 242 من النظام الداخلي و243 من النظام الداخلي، كما قال السادة المستشارين كما أشار الأخ السيد عبد الله الشرقاوي، لا يمكن أن تقبل، لماذا؟

لأنه لم نستمع لأن إيقاف البث لا يمكن أن نتنازل عنه، وإيقاف البث يمكن أن يكون في المسطرة المدنية ولا في المسطرة الجنائية تتكون واحد القضية عريضة، ويجب البث فيها أولا ثم ننطلق الى ما بعد. ولكن عندما تجاوز هذا الطلب اللي هو موقف سياسي وليس طلبا مسطريا ولا دستوريا لنستمع الى أن هذا الفريق المحترم هو من حقه أن يصوت بالرفض، إذاك لم يبق هناك أي طلب عندما نعبر أننا سنصوت برفض هذا المخطط فهناك موقف نهائي أصبح معبر عنه وهو موقف سياسي ولا يمكننا أن نغلف هذا الموقف السياسي لأن لو كان هذا الطلب كما أشار إليه الأستاذ المحترم السي عبد السلام بروال ينطبق بطلب قراءة جديدة طبقا للمادة 242 يمكن للمجلس قبل التصويت على مجموع مشاريع ومقترحات قوانين أن يقرر مناقشة ثانية حول مجموع النص أو جزء منه مناقشة ثانية في المجلس ماشي في المجتمع المدني ماشي إيقاف البث ويتم ذلك إما بطلب من الحكومة أو اللجنة المعنية بدراسة النص أو رئيس فريق، فلهذا إذا سمحتم لا يمكننا أن نستحضر بيت الشعر تاع الشاعر المتنبي:

أنام ملء الجفون عن شواربها ويسهر القوم في جرها ويختصمون.

لا يمكننا أن نفتح نقاشا عن موقف سياسي واضح، فليست من تقاليد البرلمان أن نفسر مواقف الآخرين، وليس من حقنا وفي النظام الداخلي أن ننتقذ بشكل مباشر أو غير مباشر أي موقف سياسي ولا يمكن أن نصف أي موقف بالديماغوجية ولا بغيره، لأننا كما قال جلالة الملك هذه الأمور تحتاج إلى شي أساسي وهو التربية وهو معارضة بناءة وأغلبية ملتزمة.

فلهذا السيد الرئيس وكما قلتم في سلطتكم التقديرية التي لا يمكن أن تكون إلا سلطة مبنية على أسس قانونية لابد إلا أن تطبق القانون وتطبيق القانون هو عرض بعد المناقشة ليس لكم أي موقف إلا أن تعرضوا هذا النص انتاع المخطط الي التصويت، وتبقى لكل الفرق الحق في أن تفسر تصويتها وهذا من حقها ولكن ليس لأي فريق أن يفسر موقف فريق آخر، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا، انتهت هذه المناقشة الفرعية لأنه كان من الممكن الحسم فيها بمجرد إثارة الإشكالية لو أن السادة المتدخلون بما فيهم السيد الوزير اتسع صدرهم وتركوا للرئاسة أن تقوم بواجبها لأن هذا هو دور الرئاسة وهو تفسير وتطبيق القوانين.

ما في ذلك شك بعد إنهاء المناقشة العامة وقبل الشروع في عملية التصويت من الممكن أن تطالب بعض الأطراف حكومة، لجنة، رئيس فريق يعني الصفات مذكورة في المادة 242 أن تطالب بإجراء مناقشة ثانية، المناقشة الثانية تعني إرجاع النص الى اللجنة المختصة، واضحة.

ولكن في هذه الحالة القرار يرجع الى المجلس المادة 242 واضحة، لا يكفي أن تثار إشكالية ويفرض علينا هذا الأمر، يجب الرجوع الى المجلس، المجلس هو الذي يقرر إرجاع النص الى اللجنة المختصة. يمكن للمجلس قبل التصويت إلى آخره أن يقرر المناقشة الثانية يعني النصوص واضحة، العمل الطلب ممكن والقرار يرجع الى المجلس، طيب انطلاقا من النصوص نرجع الى النازلة، أولا لا يجب في هذه المرحلة أن نطرح السؤال على ماذا سنصوت؟ هذا السؤال جاء به المستشار السيد عبد السلام بروال سيأتي الوقت لطرح هذا السوال، في الوقت قبل كاين التعديلات وكاين مسائل، ولكن السؤال اللي طرحتو يمكن طرحه سيأتي في نهاية المطاف عند التصويت، نقتصر الآن على قرار إجراء المناقشة، إذا رجعنا الى تدخل السيد المحترم السيد رئيس الفريق الكنفدرالي؟ هل نستنتج من هذا التدخل بأن الفريق المحترم طلب بمناقشة ثانية وإرجاع النص الى اللجنة المختصة؟ هذا هو السؤال؟.

هناك سؤال آخر فريق الأصالة هل يمكن استنتاج أنه يطالب بإرجاع النص الى اللجنة المختصة؟ هذو هما الأسئلة بجوج اللي خصنا نجاوبو عليهم. أعتقد هذا هو فهمي، يمكن للمجلس يأخذ موقفا مغايرا أن الفريق الكنفدرالي اتخذ موقف لن يصادق على المخطط أنا تبعت التدخل، ولكنه لم يطالب بإرجاعه الى اللجنة المختصة، والفريق موجود يمكن لو هو يوضح أحسن مني الموقف، نرجع الى فريق الأصالة يمكن فهم أنه يتقدم بهذا الطلب وعليه أن يوضح الموقف أكثر، وفي هذه الحالة سنعرض الطلب على المجلس وسيكون التصويت بكل معنى الكلمة، السيد الوزير تفضلو.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أعتقد بأنه ماعندنا لاش نكلفو الأمور أكثر من اللي تكلف، راه ملي قلت العبث احنا الآن تنعملو العبث، السيد الرئيس وضعتو جوج ديال الأسئلة، ولكن مامستمداش نهائيا على طلب عندكم، راه الفصل 242 واضح خصو يكون الطلب والطلب تيكون مكتوب يا إما من الحكومة ماغانجيشي أنا نجي أنا الآن نوقف شفويا ونقول أنا تنطلب منكم باش تعملوا كذا. خص يكون طلب معلل وتيقدم ومن بعد يوقع الدراسة ديالو وتبلغ للحكومة باش تجي تعبر على واحد الموقف ويكون مبني على أسباب ماشي هذه مسائل غير على عواهنها واحد السيد جا دار الكلمة ديالو، المعارضة عملت كلمة وطلبت واحد العدد ديال الأشياء نمشيو احنا نفليو جميع التدخلات ونقولو تشكل طلبات ونبداو نبثو فيها، إذا عندكم شي طلب مكتوب لما تيقول الحكومة والعشر، ايوا العشر نديرو غير القياس، العشر خصو يكون العشر ديال المجلس ويكونوا موقعين معناه أنه المشرع تيقول بأنه خص يكون هاذ الشي مكتوب ولما يكون عندكم مكتوب وتيتوضع وتدرسوه في المكتب وتتقرو علي أنكم تبثوا فيه كطلب مقدم في الجلسة تتحيلوه وتنديرو فيه مناقشة وذيك الساعة المجلس تيقرر فيه أما الآن احنا نجيو يعني وقع بحال الصنارة نجيو نصيدو الآن راسنا في واحد النقاش اللي ماشي مقبول هاذ الشي علاش أنا تكلمت مع السيد المستشار تنقول لو مايمكنش نزجو بالمجلس في واحد النقاش مامطروحش، الآن مابقاتش مطروحة قضية معارضة ولا أغلبية كاينة واش باغين نمشيو بالأمور إلى النهاية ولا غادي نوضعو العراقيل نقولوها من الآن، لأن الرئيس الموقف ديالكم خصو يكون مبني على أساس طلب. انتما ماخصكم ما تعطوا الكلمة حتى لشي واحد لما تقدم تقول لو الله يخليك آ السي بروال أنت مستشار وضعت هذه القضية أنا ماعنديش شي طلب صادر من شي فريق معين، فقط ونوقفو المسائل إذن أنا مانطلبش الكلمة، ولكن انتما خليتو النقاش باش يمشيو والآن بدينا تنبلوروه بواحد الإطار قانوني اللي ماكاينش، تنتكلمو على شيء ماموجودش وهو الطلب. هذا موقف سياسي تعمل من طرف واحد الفريق وانجيو حنا جميع الطلبات احنا

نرجعو نقول لكم جميع التدخلات اللي كانت كلها فيها طلبات وانجيو كلها نبلوروها ونقولو للمجلس صوت على ذيك الطلبات اللي كاينة ديال الفرق.

السيد الرئيس،

أنا تنطلب منكم تحملوا المسؤولية ديالكم إلى النهاية في هذه القضية، وتعرضوا المخطط على التصويت هو اللي بين يديكم الآن، واحنا تنطلبو يعني السؤال اللي توضع من قبل ديال أشنو غادي نصوتو راه معروف السيد الرئيس، الإحالة جات من مجلس النواب ديال النص، والمجلس يعني يصوت على واحد النص كما ورد من مجلس النواب بجميع الصيغ ديالو إيلا كان شي تعديلات راهي نبهتو الفرق اللي عندها شي تعديل تيتناقش في الجلسة وتيوقع التصويت عليه، أما احنا بالنسبة للحكومة ما عندنا حتى شي تعديل فيما يخص المخطط كما جاء من مجلس النواب وتنطلب باش هاذ النقاش السيد الرئيس تضعوا له حدا، وعلى أساس نمرو للعمل ديالنا اللي واقفين عليه وهو التصويت على المخطط.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الوزير،

واحد الدقيقة الله يجازيكم لأنه السيد الوزير طلب مني أتحمل مسؤوليتي، هاذ الشي اللي عملت منذ اليوم الأول وسأبقى أتحمل المسؤولية إلى النهاية، فلهذا لن أنتظر الطلب من السيد الوزير لأتحمل مسؤوليتي، اسمح لي، صافي سمعنا لك لعدة مرات وانتهى الأمر، الطلب لم يأتي من الفريق الكنفدرالي، عبارة عن موقف قلت هذا وأكرره، ولكن طرحت السؤال على فريق الأصالة هل يتقدمون بطلب؟ وما أعتقد... اسمحوا لي المادة 242 لا تحتم أن يكون الطلب مكتوبا، زدتوها المادة 242 بغيتو تصيغوها من جديد، لا تحتم أن يكون الطلب مكتوبا، يمكن أن يكون مكتوبا أو شفويا... الكلمة الأخيرة للمجلس هو الذي سيتخذ القرار الاخوة أقترح عليكم باش نتوقفو واحد الخمس دقائق للإستشارة لأن الأعصاب توترت، وما يمكنش للرئاسة تشتغل في هذا الجو غادي نتوقفو 5 دقائق.

... بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

نستأنف أعمالنا على بركة الله، وهذا المجلس وهو على أبواب اختتام الدورة الأخيرة للفترة التشريعية الأولى أظهر كامل المسؤولية والجدية في دراسته لجميع القضايا والمواد التي تحال إليه وليس في حاجة من أي أحد كان ومهما كان مستوى مسؤولياته أن يعطيه درسا في تحمل المسؤولية، رئاسة وأعضاء ومجلسا، ودائما كان الشغل الشاغل للرئاسة هو تطبيق القانون الداخلي بقطع النظر عن مكونات هذا المجلس أغلبية ومعارضة مع العلم بأن الجميع، جميع مكونات هذا المجلس لا ترغب إلا في تطبيق القانون الداخلي، بالنسبة للإشكالية التي طرحت مع اعتبار الرئاسة أن بعض الكلمات ربما يجب حذفها من التسجيل أعتبر بأن المناقشة انتهت ولكن ليطمئن قلبي أطرح السؤال بكيفية عامة هل من طلب لإجراء قراءة ثانية؟ لا يوجد أي طلب انتهى الأمر، السي عمر، لكن جيتي شوية معطل، تفضل آ السي عمر.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اختي، اخواني المستشارين المحترمين،

احنا تعودنا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أننا كنتحملو مسؤوليتنا كاملة. مشروع ديال المخطط الخماسي هو مشروع غادي يرهن البلاد والعباد مدة أربع سنين، الله يخليكم ما جالسين هنا كنصفقو حنا هنا كنتناقشو ماشي كنصفقو، التصفاق راه كيكون في المسرح.

قلت- السيد الرئيس- كفريق أمامكم فريق منسجم حتى واحد فيه ما كياخذ القرار لوحده، قرارنا هو قرار جماعي بتنسيق مع الأجهزة ديال المركزية ديالنا، عندما طرح علينا المشروع، ونحن نعرف كم نحن بلادنا محتاجة لمخطط خماسي، عملنا يومين دراسيين لا أظن أن الكل عمل بهذه الطريقة لا أظن الكل. خلال يومين ديال الدراسة استعنا بخبراء وبتقنيين وبمناضلين وتعرفون جميعا كم تزخر الطبقة العاملة من

أطر تتحمل المسؤولية في عدة مرافق، وصلنا إلى الخلاصة اللي قدمنا أمامكم الآن هذا الصباح اللي فيها الموقف ديالنا فيها دعوة ديالنا باسم الطبقة العاملة كنفدراليين وكنفدراليات باسم كل المحرومين في هذا البلد، باسم كل التواقين الى أن يكون ببلادنا مخططا خماسيا يستجيب فعلا للحاجيات الضرورية للبلاد، وتقدمنا بكلمتنا فليؤولها كل حسب قناعته وحسب مسؤوليته، ونحن نحمل المجلس حينما طالبنا منه ذلك، نحن لم نكن نرغب فقط في قراءة ثانية بل نتمنى أن يرجع المشروع برمته الى كل الجهات المختصة في البلاد، وأن تتم فعلا قراءة متأنية وقراءة ماشي استسمح العبارة ديال الكوكوت مينوت، كيظهر الآن أن الرغبة ديال الحكومة هو أنها تمرر المخطط بسرعة البرق، براكة كنظن حان الوقع في الوقت الجديد بقيادة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله اللي كيتمنى أننا فعلا تكون عندنا مؤسسات تعمل بجدية وبإخلاص لأن الناس اللي طوقونا بالمسؤولية ماكيتمناوش أننا غير نعطيوهم راه كاين مخطط خماسي آش فيه المخطط الخماسي أشنو جاب المخطط الخماسي مادار حتى مخطط خماسي.

لهذا أؤكد مرة أخرى على أننا نطالب الجميع بتحمل مسؤوليته، احنا عملنا اللي علينا وعلى المجلس أن يتحمل مسؤوليته، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار، أعلن عن انتهاء المناقشة وننتقل الى التصويت على مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية ونستهل عملنا هذا بالدراسة والتصويت على التعديلات المقدمة من طرف فريق الاتحاد الدستوري، التعديل الأول لفريق الاتحاد الدستوري الجزء الأول الباب الثاني، الفرع الثاني ثالثا التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية تعديل يتعلق بمداخيل الجهات، الكلمة للمستشار السيد أحمد بنا لتقديم التعديل الأول.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

فالسيد الرئيس ألا ترون أننا نتقدمو بالتعديلات اللي قدمها الفريق ديالنا كلها في دفعة واحدة، ومن بعد تعطينا الحكومة رأيها عاد ندوزو لكل واحد واحد.

السيد رئيس المجلس:

بغيتو تديرو تقديم شمولي لكم ذلك.

المستشار السيد أحمد بنا:

إن من بين الأهداف التي رسمتها الحكومة لمشروع المخطط وأهمها هو تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة مجاليا واجتماعيا ولا يمكن تحقيق الهدف إلا بتكثيف الجهود وتدعيم البنيات التحتية في العالم القروي، وبعض الجهات التي تفتقر الى التجهيزات الأساسية، وإيمانا منا في فريق الاتحاد الدستوري بضرورة الدعم للامركزية والانتقال من المجالس الجهوية من صبغة المجالس الثانوية الى مجالس ذات فعالية في التنمية الجهوية والمحلية، فنحن في الاتحاد الدستوري كنا دائما على إيمان وثيق بأن الاقتصاد المغربي لم يعرف الطريق الى تجاوز المعوقات إلا إذا استطاعت الجهات، الإطلاع بدورها الاقتصادي والإجتماعي وتمكنت من تجاوز الاختلالات المجالية التنموية والإجتماعية بين الجهات كما أن تنمية العالم القروي رهينة بتعزيز اللامركزية وإيجاد مصدر التمويل لفائدة الجماعات القروية والمجالس الجهوية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها وإنجاز مشاريعها والتعديلات التي تقدمنا بها تستجيب لهذه الطموحات التي ذكرناها ونعتبرها الأداة الأساسية لتحقيق التوازن بين الجهات ودعم البنيات الأساسية ببعض المدن والقرى والأقاليم التي هي في أمس الحاجة إليها، كما راهنا من خلال هذه التعديلات على توفير التجهيزات الأساسية الهيدرو فلاحية للنهوض بالفلاحة الوطنية وتوسيع المدارات السقوية وترشيد استعمال الماء وحسن توزيعه وتدبيره، نظرا لأن المغرب في أمس الحاجة الى ترشيد ثرواته المائية وحسن استغلالها والمحافظة عليها.

وترتبط بعض التعديلات بتوفير التجهيزات الرياضية والثقافية وتعميمها بالقرى والبوادي المغربية، وكذلك بعض المدن التي هي في أمس الحاجة الى إنشاء الملاعب والخزانات والقاعات الرياضية والمسارح والتجهيزات الرياضية والفنية التي ستمكن شبابنا من ممارسة أنشطته الثقافية والرياضية في ظروف مشجعة على إبراز مواجهة وتسخير طاقاته لخدمة الوطن، كما تهدف هذه التعديلات الى

استدارك النقص الحاصل في بعض المناطق فيما يتعلق بالتجهيزات الطرقية وخصوصا سوق السكك الحديدية وجامعات ومستشفيات جامعية وكذلك بهدف القضاء على الفوارق بين الجهات هذه هي أهدافنا وتلك هي مبرراتنا لتقديم التعديلات وعرضها على مجلسنا الموقر داعين الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها مذكرين أن المخطط ليس مجرد وثيقة للأحلام والخيال بقدر ما هو برنامج عمل على المدى المتوسط وأداة لضبط المسار التنموية للبلاد.

أولا فيما يخص الجماعات المحلية نطالب برفع أو بوضع نسبة 1٪ كل سنة لتصل مداخيل الجهات، فيما يخص بعد نهاية المخطط الى 5٪، تحقيق هذه الزيادة التصاعدية من مداخيل الجهات من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل. الصفحة 236 من الجزء الأول تعديل آخر إحداث نواة جامعية بإقليم الناظور، فيما يخص التعديل الثالث يخص الصفحة 238 من الجزء الأول إحداث مركب رياضي بمكناس احداث ودعم وتجهيز وتأطير المنشآت الرياضية في المجالات الحضرية والقروية، فيما يخص التعديل الرابع يهم الصفحة 239 من الجزء الأول إحداث مستشفيات جامعية بالمدن التالية العيون، مراكش، إحداث، ودعم الخزانات الموجودة بالجماعات الحضرية والقروية، احداث مسرح كبير بالدار البيضاء. نطالب كذلك تعميم مراكز التربية والتكوين ومراكز التربية بالتدرج ومشاريع مقاومة سوء التغذية لدى الأطفال الصغار والأمهات بالجماعات القروية الفقيرة، برمجة سقي أراضي الشاوية وأراضي إقليم خريبكة في سد الوحدة وسد الدشرة الواد ووادي سبو، إحداث كذلك قرى للصيادين بآسفي، تعميم بناء أحواض للإغاثة في المجال الغابوي، تحديد الملك الغابوي، إعادة تشجير غابة البلوط، إعادة تشجير غابة أركان والاعتناء بها، غابة الطلح، مناطق الحلفاء وذلك من أجل الحد من ظاهرة التصحر وانجراف التربة، وإنجاز أحزمة وقائية المرتبطة بالواجهة المتوسطية والأطلسية وتشجير الأحواض المائية الكبرى والصغرى، رفع وتيرة تغطية المناطق القروية بالكهرباء من 1500 الى 3000 قرية سنويا، تعميم برنامج المناطق الصناعية على مجموع الجهات، الشروع في تنفيذ الربط القاري المغرب- أوربا، بناء السدود التلية أولا سد اغدات، سد ألزات، سد غيغاية على وادي غيغاية، هيكلة الطريق السيار بين الراشيدية ومكناس، جر المياه من واد أم الربيع لسقي أراضي الشاوية، تعميم تثنية السكة الحديدية، إعداد التصاميم الجهوية ووضع تصاميم التهيئة لإنقاذ كل المدن العتيقة. هذه هي التعديلات التي تقدم بها الفريق نرجو من الحكومة والمجلس على أن توافق أو تصوت لصالح هذه التعديلات لأننا نعتبرها تعديلات هامة وتمس جميع المناطق المغربية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير، ولكم الصلاحية في أن تعلقوا على جميع التعديلات.

السيد عبد الحميد عواد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط:

... هناك نوعين من التعديلات هناك تعديلات لا تستلزم موارد مالية وهذه من الممكن إدراجها طبيعة الحال علما بأن المخطط بالنسبة للحكومة هو يبرز توجه معين واستراتيجية وسياسة معينة تريد أن تتشفع إلى تنفيذها ببرامج محددة والبرلمان يعطي كلمته بطبيعة الحال رأيه في هذه البرامج.

فيما يرجع للمشاريع التي تستلزم تمويلا أمر المخطط هو نفس أمر القوانين المالية. إذا كان القانون التنظيمي للمالية ينص على أن القانون المالي يصاغ في إطار توازنات تأخذ في اعتبارها التوازنات المالية والاقتصادية للبلاد، فإن المخطط من باب أولى يتخذ في حسبانه وفي اعتباره هذا القيد لأنه بدون ما أن يطرح التوازن العام في إطار المسار الاقتصادي للبلاد خلال سنة بالنسبة للمخطط وللقانون المالي وخلال 5 سنوات بالنسبة للمخطط، بدون ذلك لا يضمن المخطط على النطاق الماكرو إقتصادي التناسق اللازم الذي هو جزء وأساس من أسس التنفيذ، إذا لم يكن هناك تناسق فلا يمكن أن يستقيم التنفيذ، وبالتالي فإن التنفيذ يكون جزئيا ولا يمكن تنفيذ المخطط ككل، المقصود هو أن المخطط هو عبارة عن ميزانية لخمس سنوات أو لأربع سنوات باعتباره أنه الميزانيات المتعلقة بسنة 2000 سبقت المصادقة عليها ومناقشتها من طرف البرلمان بغرفتيه، إذا أقول بأن المخطط يزيد عن

القانون المالي وجود تصور عام للمسار الكلي وتصور عن النطاق الإجمالي وعلى نطاق الفاعلين الاقتصاديين أي العناصر الاقتصادية المكونة للجسم الاقتصادي وهي الدولة المقصود بها هو الميزانية العامة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص. بطبيعة الحال القانون التنظيمي للمالية كما وقعت الإشارة اليه بالأمس من طرف أحد الإخوة ينص على أن التطبيق العملي للمخطط يكون بواسطة القانون المالي وهذا شيء هو ماهو موجود في العالم، نحن لم نكن أبدا في وضع القانون الإجباري، المخطط الإجباري، الذي يحدد كل شيء ولا يمكن للإنسان أن يتنفس باعتبار أن كل شيء قد تحدد حتى ولو وقع تغيير وتحولات لا قبل للبلاد ولا للحكومة ولا العناصر الاقتصادية المختلفة بالتحكم فيها لا يمكن تغيير المخطط، هذه الفكرة أصبحت متجاوزة لا في العالم ولا عندنا.

وبالتالي فإن إرساء منهاج الميزانية الاقتصادية سوف يمكن البرلمان ليس كما يعمل الآن، الكلام فيما يرجع للسنة المالية وللحكومة فقط ولكن اختصاصات البرلمان ستتوسع بمناسبة الميزانية الاقتصادية لكي تنصب كذلك على السياسة النقدية، أنتم لا تناقشون السياسة النقدية بمناسبة القانون المالي بشكل موسع وسيمكن في إطار الميزانية الاقتصادية الحديث عن السياسة النقدية والحديث عن السياسة المصرفية، الحديث عن السياسة التجارية، إذن نعتقد أن هذه الحكومة في هذا المجال ستوسع توسيعا كاملا اختصاصات البرلمان وهي اختصاصات معقولة وهي متضمنة بالنصوص القانوني المنظمة للشأن العام.

إذن سيدي الرئيس من هذا المنطلق وعلى هذا الأساس أقول بأن القانون العام المغربي وضع أمام الحكومة أية حكومة بواسطة القانون التنظيمي للمالية إمكانية تعديل المخطط، إمكانية تغيير شيء، إمكانية إضافة شيء، وهناك المراقبة البرلمانية هي مسألة واضحة وكاينة، ماندخلشي في التفاصيل القانونية ديالها، إذن أنا محرج باعتبار أنه حينما تطرح مشاريع إضافية بما أن الموارد العامة للمخطط قد حددت، حدد فيها ما يمكن استخلاصه عن طريق الضرائب ما يمكن تعبئته عن طريق التمويل الداخلي، ما يمكن استخلاصه عن طريق الاقتراض الداخلي، ما يمكن استخلاصه عن طريق الاقتراض الخارجي وقد ذكرت أن العملية الصافية بالنسبة للاقتراض الخارجي هي سلبية باعتبار أن المغرب لا يقترض من الخارج، وإنما يقترض ويرد أكثر مما يقترض إذن هل يصح التمويل عن طريق التضخم أبدا لأن القيمة الخارجية للعملة إذا كانت تتألم الآن وتعاني من عدد من المؤثرات الخارجية التي تجعل الآن صعوبات قوية أمام الصادرات المغربية لأن الأورو عندو كذا أو لأن الدولار كذا هذه أمور مفروضة علينا ولا يمكن للحكومة أن تسير وأن تنساب في حل السهولة وهو وضع أمور لا يمكن تمويلها والتمويل عن الطريق النقدي في النهاية لأن هذا سيودي الى ارتفاع مستوى الأسعار. وارتفاع مستوى الأسعار سيؤدي إلى سحب الهدف اللي هو 2.5٪ ديال الزيادة السنوية في القوة الشرائية في المتوسط الى غير ذلك فيما يرجع للصادرات الى غير ذلك، إذن حينما تكون هناك تعديلات تستلزم تمويل أمامنا حل واحد وهو إما أن نراجع اختيارات المخطط وهي اختيارات البلد وإما أن ننقص واحد العدد من المشاريع، فحينما يتقدم برلماني معين ويطلب إدراج في المخطط كلية الطب في العيون بغض النظر عن النقاش كم عدد الخريجين اللي عندهم المواصفات لكي يدخلوا لكلية الطب لأن ما يطبق على الطلبة اللي يمكن يجيو لها؟ كم عدد الدار البيضاء يطبق على العيون ويطبق على الداخلة، القضية عملية يتعلق الأمر بصحة المواطنين.

ثم عدد الأستاذة هل هما موجودين إذا كانت الكلية غادي تدير واحد السبعين ولا 80 مليار و**les charges réccurentes** أي المصاريف المستمرة المستتبعة واحد 10 المليار أو 15 المليار و20 مليار في السنة هذا كيقتضي نوع من التفكير، وبالتالي فإيلا اخذينا هذا المشروع ودخلناه في المخطط كايخصنا انحيدو مشاريع أخرى أي مشاريع أخرى يمكن أن تلغى، إذن أيها السادة المستشارون المحترمون الإشكالية المطروحة هي أن هناك توازن ماكرو اقتصادي مبني على أساس اختيارات سياسية واختيارات اقتصادية واختيارات البعض منها يأخذ بطبيعة الحال التطورات المحيطة بالاقتصاد المغربي خارجيا وداخليا والتوجهات الجديدة للدولة إيلا كان هاذ الشي هكذا،

إذن كيخص ملي كيجبو الإخوان ويقولوا خصنا نزيدو هاذي ونزيدو هاذي أنا كنقول أشنو خصنا نقصو واش نقصو هاذي أو لا نقصو هاذي أولا نزيدو معدل الضرائب أولا نزيدو اقتراض كذا أو لا نزيدو كذا.

إذن هذه إشكالية ماكتواجهش هاذ الحكومة لوحدها كتواجه الحكومات ديال المغرب غتواجههم باستمرار، كاين نقطة أساسية اللي ربما ما أشرت لهاش وهي أنه ماكاين قانون ينظم عملية تحضير المخطط وعملية المصادقة عليه كيف ما القانون التنظيمي للمالية، هاذ الشي حاولنا نصلحو في هاذ المرحلة هاذي وحنا غادين في إطار القانون كاين المجلس الحكومي، كاين بعدا هاذ الشي اللي عملنا ديال اللجن وديال كذا والاستشارات وكذا، كاين المجلس الحكومي، كاين المجلس الأعلى، كاين المجلس الأعلى للإنعاش الوطني راه كان كيتجمع من بعد المجلس الوزاري في حين أن هذا المجلس هو مستشار لصاحب الجلالة، وبالتالي تغير الظهير وكذا، إذن كاين واحد العدد ديال الأمور اللي احنا محكومين في إطارها احنا كحكومة مضطرين ماشي نرفضو لأن هاذ الاقتراحات لا نتفق عليها ولكن يمكن لنا نصنفوهم لعدة فئات: الفئة الأولى هي اللي متضمنة في المخطط وهي موجودة ملي كيجي كيقول الإخوان أنه آسفي مثلا كاين منطقة قرى الصيد كاين منطقة، كاين تفريخ في دار بوعزة وكاين منطقة صناعية قربها منطقة ميناء صيد قربها.

كيمكنا نزيدو ولكن ربما على حساب مناطق أخرى، ولكن الأمل راه مفتوح باش خلال المخطط إذا كان تمويل إيلا كان كذا كيمكن، إذن كنرجع لقضية أخرى مثلا القضية ديال الملاعب الرياضية، الملاعب الرياضية 21 عمالة غادي تكون فيها ملاعب رياضية المخطط ضابط هذه القضية هذي، 21 عمالة غادي يكون فيها ملاعب جديدة، و164 جماعة قروية أو مركز حضري يكون فيها منشآت من هذا القبيل، طبعا التوطين الكامل غير موجود ولكن راحنا غادي نمشيو هاذ الشي كلو غادي يمشي للجهات على نطاق كل جهة كنشوفو خصوصية الجهة، وكنشوفو كذا وتماك إيلا كنا اعطينا الآن واحد العدد ديال التوطين لأنه راحنا متقدمين بزاف في القضية ديال التوطين، دفعنا الوزارات أنهم الحمد لله اشتغلوا وكاين رصيد مهم جدا، ولكن راه هاذ الشي غادي يزيد يتضبط فيما يرجع للمخططات الجهوية.

إذن كاين الاقتراحات اللي هي عامة تعميم كذا بدون المخطط، هاذ الشي موجود في المخطط كتوجه ولكن كاين القضية مثلا أساسية ديال تحويل الماء من هذه المنطقة الى هذه المنطقة كل ما يمكن لعملو الآن هو المبدأ هو أنه المبدأ المسجل في المخطط، ولكن كاين le shéma التصميم العام بالنسبة للماء، وهذا التصميم العام بالنسبة للماء، المجلس الأعلى للماء هو اللي عملو، والآن كاين دراسة اللي هي الآن في الطريق، كاين واحد 14 مشروع (فرعوني) هي قضية ديال توزيع المياه ماكيمكنش يتوزع على الماء تحيد الماء من هنا وتحيديه لهنا وتديه لهنا وتجيب هذا وتجيب هذا إيلا لكان عندك نظرة واضحة للأمور هاذ النظرة الآن كاين التصميم الشمولي للاقتصاد الوطني راه قريب يوجد وتماك غادي يبان يعني كنقول لك التحويل ديال الماء مثلا من سد الوحدة للشاوية باش يسقي 10 آلاف هكتار في الشاوية ويعطي الماء للدار البيضاء وللرباط وللقنيطرة والمحمدية يعني وضمان الماء لهاذ المناطق هذي من هنا ل 2020، 2025 هذه القضية كتكلف واحد 16 مليار ديال الدرهم.

هناك أمور أخرى كتجي اقتراح ديال تثنية السكة الحديدية، كيف يعقل هاذ الاقتراح هذا يتوضع في المخطط كهدف سياسي إذن هذا كنحطو وكنعملو واحد le catalogue ديال الأمور اللي التثنية شيء فظيع، يعني في ظروف 40 سنة ديال الاستقلال ربما يالله واحد 150 كيلو متر اللي تزادت، وتثنية ديال الرباط وكذا، في حين أنه هاذ الموضوع هذا كيخضع، وثانيا هاذ l' O.N.C.F هو كاين الآن راه عنده 500 أو 600 مليار ديال العجز فيما يرجع للتقاعد والدولة خصها والعشب خصو يسدد، إذن كنقول أنه الاشكاليات ماكيمكنش تعالج بشكل جزئي إيلا اخذيت هذه الاقتراحات كلها جزئية جزئية وحدة وحدة مورا الأخرى راه ما يمكن حتى واحد يكون ضدها، كيف يعقل أنه نكونو ضد إنشاء جامعة في كذا جديدة لا يمكن، ولكن الإنسان بحال واحد الموارد محددة تعملت على أساس ظروف سياسية وكذا

محددة اختيارات محددة، وهاذ الشي هذا كيخصو يتقسم بواحد الشكل معين، ثم الأمر ماشي انتهى هذي أربع سنين المؤشرات كلها كما قلت قبيلات راه علين كتضاعف ما سبق أن عمل في الماضي في المسائل الاجتماعية، إذن القضية مثلا ديال L'AUTOROUTE الراشيدية مكناس، أو لاغير في المرحلة ثاني كاين أولويات، لو كون كان شي أولوية استراتيجية ولا عسكرية ولا كذا ممكن، ولكن الآن كاين واحد العدد ديال المقاطع اللي خصها تعمل ثم ثانيا الحكومة عمليا لا علاقة لها بالقضية ديال خرجت عمليا نسبيا كتخرج من هذه القضية ديال LES AUTOROUTES لأنه الميزانية العامة ديال الدولة ما يمكنش لها تمولها، اللي كاين هو أنه الدولة كتعطي لحساب الحسن الثاني رحمه الله للتنمية والتجهيز كيعطي واحد 100 مليار باش يترفع رأس المال ديال هاذ الشركة باش يمكن لها تولي تقترض، ولكن راه العمل الاقتصادي طبعا الحكومة عندها معيار الأربحية ليس العمل الربح الاقتصادي الصرف، ولكن الربح الاقتصادي الإجتماعي، إنما لازم واحد التوازن في التسيير ديال هذه الأمور.

السيد الرئيس،

ربما من الصعب أنني ناخذ حاجة بحاجة لأنه غادي يكون واحد النوع من التكرار ولكن كنقول على أنه في مجلس النواب نحن نفترض ونرى ونعرف أنه هناك عدد من الفرق اللي هي موجودة في مجلس النواب موجودة في كذا، وقع نقاش في مجلس النواب بطبيعة الحال وقبلنا واحد 53 تعديل والآن كنصحح الأرقام اللي تعطات لأنه كاين اللي كيقول 53 تعديل قبلت الأغلبية، كاين 53 تعديل في المجموع كاين 18 ديال المعارضة وكاين الباقي ديال الأغلبية، وكنلاحظ أنا كملاحظ كانصيب على أنه أغلب التعديلات ديال المعارضة اللي قبلت الحكومة كلها تكلف أمور مادية فيما يرجع لكذا في حين أنه عدد مهم من هذيك 35 أو لا كذا تعديل ديال الأغلبية وكتحط بعض المشاريع مهمة جدا ولكن كيف ماكان الحال كانقول على أنه الآن في هذه المرحلة هذي ماكانشوفشاي كيفاش غادي يمكننا نقبلو شي تعديلات أخرى إلا كنا غادين ندخلوها في المخطط غادين نلغيو بعض المشاريع الأخرى وهذا ربما شيء غير ممكن:

إذن شكرا السيد الرئيس وأستسمحكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الوزير، بعد هذا التقديم، العرض والجواب على مجموع التعديلات نقدم التعديلات تعديل بعد تعديل للتصويت.

التعديل الأول يتعلق بزيادة مداخيل الجهات، أعرض هذا التعديل الأول رئيس اللجنة عند الحق يتدخل، تفضلو السيد المستشار السيد صالح حمزاوي.

نحن بصدد التعديل الأول حول الزيادة في مداخيل الجهات،

المستشار السيد صالح حمزاوي:

شكرا السيد الرئيس،

أنا بغيت نتدخل في هاذ التعديل الأول المتعلق بالجهات، وبغيت نتطرق من خلال هاذ التعديل لإشكالية الجهة، وأستسمح السادة إخواني المستشارين لأن غادي نرجع لبعض الاستفسارات اللي قدمناها السنة الفارطة ولكن في هاذ التدخل عندي واحد الاقتراح غادي نقترحوه على السيد الوزير وأتمنى أن يكون التجاوب.

أعتقد- السيد الرئيس، السيد الوزير، اخواني المستشارين، أن كل ما يمس الجهة من بعيد أو من قريب يثير انتباه ويستدعي التساؤل والنقاش، في هذا الإطار أود أن أتوجه الى السيد الوزير كمخطط للتنمية يرى الأشياء في شمولها وفي بعدها. أنتم تعلمون السيد الوزير وضعية الجهة تعلمون كيف خرجت للوجود وأصبحت حقيقة ملموسة تفرض نفسها كمؤسسة دستورية، لابد أن أستحضر وبسرعة الطريقة المثلى التي أقرها المغفور له صاحب الجلالة الحسن الثاني والتي يهدف من ورائها تحقيق التنمية الشاملة متوازنة، والتي أكد عليها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في عدة خطب، كما أشارلها السيد الوزير في التصريح الأول للحكومة وفي التصريح الثاني للحكومة.

وأنتم السيد الوزير، في خطابكم التقديمي للمخطط قد أشرتم إلى أن المخططات الجهوية سيتم استكمال تحضيرها من طرف المجالس الجهوية للتخطيط وذلك بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الأعلى للإنعاش الوطني، وأشرتم للمادة 7 منذ قليل وهاذ المادة هي تخول للجهات إعداد المخطط الجهوي. إذن الجهة أصبحت مطلوبة قبل يعني

بالنسبة للمخطط المرغوب وهو أصبحت مطلوبة لإعداد مخططات جهوية يعني شيئا ما من الرجوع الى القاعدة وهذا شيئا إيجابي اللي جاء به المخطط، السؤال المطروح – السيد الوزير– هو لماذا؟ أمام هذه التوجيهات الملكية السامية والأكيدة وهذه الإرادة الحكومية المعلنة الجهة لم تعرف الى حد الآن الإنطلاقة المرجوة ولن تتمكن من الحصول على الآليات التنظيمية والوسائل المادية والبشرية الكفيلة لقيامها بالمهام الموكولة إليها؟ فكيف يمكن السيد الوزير للجهات أن تضع مخططات تنموية وهي تفتقر الى أدنى الموارد البشرية والمادية والتنظيمية؟

السيد الوزير،

نحن نعلم الوضعية المالية للبلاد، كنعرفو الهاجس ديال التوازنات وتنعرفو إشكالية المديونية الخارجية منها والداخلية ونعلم أيضا المجهود المبذول من طرف الحكومة ومتفقين على أن تحويل الاختصاصات وتخصيص الموارد الضرورية يجب أن يتم تدريجيا، حنا متفقين على هاذ الشي، ولكن السيد الوزير وغادي تكونوا متفقين معي بأن هذا يتطلب اتفاق على أدنى ما يمكن الجهة من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، أولا رد الاعتبار للجهة، راه الجهة مؤسسة دستورية، راه تنوجدو الآن جماعة قروية الميزانية ديال جماعة قروية تفوق بكثير من الميزانية ديال الجهات، الآن تنعرفو بأن الحكومة رصدت 1٪ من الضرائب، الضريبة على الشركات، والضريبة العامة على الدخل، خصنا إذن التعامل مع هذه الجهة باش نعرفو بأن عندها مستوى دستوري.

وثانيا تفعيل الأجهزة الموازية، أين هو صندوق الموازنة؟ أين هي المعايير اللي كاينة في القانون لتوزيع الموارد حسب مكونات الجهة؟ أين هي المجالس الجهوية للحسابات؟ يعني العديد من التساؤلات في هذا الصدد، هذه الوضعية السيد الوزير، السيد الرئيس، اخواني، التي استمرت ثلاثة سنوات قد تدفعني الى استحضار، وذلك قصد التذكير، بعض الحالات التي عرفتها بعض المرافق العمومية والمؤسسات العامة، واللي كان سبب في صعوبات ديال التسيير ديالها واللي دفعتها واللي وصلتها حتى للإفلاس:

1 - عدم وضوح العلاقات ما بين الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية.

2 - التماطل في تطبيق الأنظمة المنشئة لهذه المؤسسات.

– وكاين بعض الأحيان عدم وفاء الدولة بالتزاماتها.

هذه هي الانعكاسات السلبية واش خصنا بالنسبة للجهة يعني نبقاو ننتظرو حتى نوصلو الى هذه الحالة. إذن السيد الوزير ماذا ننتظر من الجهات؟ آش بغينا؟

أظن السيد الوزير أن تمكين الجهة من القيام بالمهام الموكولة لها يمر عبر أو رهين بضرورة توضيح العلاقات ما بين الدولة وما بين الجهات باش يمكننا نخرجو من هاذ الوضعية، الكل متفق ولكن في التطبيق مشاكل اللي ما تمكنش الجهة باش تنطلق إلى الأمام، كاين بعض الدول اللي اعتمدت كاين شي طرق اللي برهنت فعاليتها في بعض الدول وهو يكون اتفاق بين الدولة وما بين الجهة في إطار ما يسمى بواحد Contrat programme عقد برنامج سنويا تحدد الأهداف بدقة، الوسائل المسؤوليات ديال كل واحد، الوسائل الذاتية ديال الجهة معروفة والوسائل ديال الدولة معروفة، بهذه الحالة غادي يمكننا نتفادى هذه المشكلة، كاين جهة عندها مشاكل تتعلق بالماء، تتعلق بالكهرباء، تتعلق بالطرق الى آخره وكاين جهة أخرى عندها حاجيات أخرى، كل جهة يمكن يكون لها برنامج عمل عقدة برنامج مع الدولة ويكون ذاك الشي موضح وتحدد المسؤولية حتى في التسيير ديال الجهة تحدد المسؤولية على ضوء يعني الأهداف اللي اتفقت عليها الدولة والجهة.

هذه المقتضيات ديال le contrat programme تدمج ضمن المخطط الوطني فيما يخص المشاريع وضمن القانون المالي فيما يخص الموارد المرصودة، إذن حقيقة هاذ الشي تيطلب أرضية صالحة، إرادة يقينية لأن تنعرفو بأنه يصعب على وزير في إطار اللامركزية يعني يطبق اللامركزية ويخلي ملف من الملفات التنفيذ ديالو على صعيد الجهة، مهما يكن من أمر فإننا نعتقد السيد الوزير أن موضوع الجهة يتطلب وقفة تأمل لتقييم الحصيلة، لين وصلنا الآن في هذه الفترة ديال

ثلاثة السنوات؟ واستخلاص العبرة واش غادين نزيدو القدام؟ واش نوقفو؟ واش نبقاو غير نخمو؟ ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز هذه الوضعية، أنا كملت السيد الوزير من خلال هذه التساؤلات نسعى لتحسيسكم ونحن متيقنين أنكم كمخطط للتنمية ستعملون على الإقلاع الفعلي للجهة، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار،

بطبيعة الحال لو ربما هذه النقطة أعطيناها ماتستحق من عناية لأن هذا المجلس هو قبل كل شيء هو مجلس الجماعات المحلية في طليعتها الجهات، فمن الطبيعي أن هذه القضية هذه النقطة بالذات يعطاها هذا الحيز الكبير، ولكن أقترح عليكم أن نكتفي بهذه الحصة، ونمر الى التصويت على التعديل، نعتبرو بأننا استمعنا ولو أن الصفات هي صفة الوزير وصفة رئيس اللجنة، نعتبرو بأننا استمعنا الى مانقولش مؤيد وغير مؤيد، تنظن السي عبد السلام، بسرعة الله يجازيك.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس، أظن لا تحرموا المعارضة من إبداء وجهة نظرها، فنحن واعون بالضغط الزمني، نحن واعون بأن القاعة خصنا على أبعد اقدير تخويوها قبل الجوج، وبالتالي سأوظف الوقت أحسن توظيف.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الفريق ديال الحركة الشعبية البارح تدخل وقال بأنه نحن في الحركة الشعبية لم نتقدم بتعديلات وأعطى المبررات ديالها لا داعي، زملاء لنا في المعارضة الاتحاد الدستوري تقدم بتعديلات لا يمكن لنا إلا أن نسايرها ونؤكد على إيجابياتها، موقفنا لا ينطلق فقط من كوننا نحن في الأغلبية أنصر أخاك ظالما أو مظلوما أبدا لو لم نستوعب ولم نقتنع بإيجابيات التعديلات كنا نضغط على زملائنا لسحبها إما في اللجنة أو عدم تقديمها في الجلسة العمومية.

السيد الرئيس،

بعجالة الموضوع ديال الجهة تطرق له السيد رئيس اللجنة وبصفته كذلك هو رئيس جهة، الاقتراح اللي تقدمت به الاتحاد الدستوري يمكن أن يقال بأن الموضوع خارج عن الإطار، يمكن هذا الاقتراح أن يدون في قانون المالية، كاين لكن فقط أردنا أن نلفت نظر الحكومة أنها غيبت عندما وضعت المخطط غيبت التمنطق كان جهويا أو إقليميا أو جماعيا قرويا أو حضريا وزعت ذاك الشي 43 وزير 43 ديال الفاتورة الى غير ذلك اعتذر وأسحب هذه اللفظة، وزعت القطاعات على 43 وزير، المنظور الجغرافي، المنظور التمنطقي غيرو، عندما تقدمنا بهذا الاقتراح وتقدم الزملاء طلبنا 5٪ مع تحويل الاختصاص، ما بغيناش غير الفلوس، بغينا نخفو العبء على الدولة ويكون واحد النوع ديال التوزيع وتدريجيا نمشيو للجهوية الحقيقية المستقبلية.

التعديل الثاني- السيد الرئيس- بسرعة، يتعلق بنواة جامعية في الناظور، فالسيد الوزير ربطنا الاتصال مع الأسف السادة الوزراء غير متواجدين هنا. هناك أربع نواة جامعية ضمن المخطط ديال الوزارة المعنية الناظور، تازة، آسفي مابقيتش عاقل على الرابعة خذينا المقترحات اللي عند الحكومة وجبناها دوناها هنايا، حتى من ناحية القبول الشكلي رفض هذا الموضوع هذا.

التعديل الثاني، السيد فيما يخص المركب الرياضي ديال مكناس، وامشينا راه ادريس بنهيمة المندوب السامي دار ضجة، الكل كيعرف الخريطة ديال الملاعب الرياضية والتوزيع ديالها اخذينا ذاك الخريطة وخذنا مكناس يزيدونا تما علما بأن التمويل شرع فيه انطلاقا من نصف مليار درهم في صندوق الحسن الثاني، هذا موضوع غد جبناه ودرناه في المخطط، الاقتراح الموالي احداث المستشفيات الجامعية كاين استمعنا له السيد الوزير هل. خليونا الله يخليكم خليونا نذاكرو.

السيد رئيس المجلس:

ولكن آمولاي عبد السلام راحنا بصدد التعديل الأول.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

لا السيد الرئيس، أنا قلت لكم اقتراحي في الأول باش نمشيو بسرعة نقدمو دفعة واحدة باش نربحو الوقت بغيتو بالواحد ماكاين

مشكل السيد الرئيس، اللي رشقت لكم.... أصحاب المقترح قدموها دفعة واحدة، السيد الوزير أجاب دفعة واحدة إرتأينا أننا من اللازم والمفروض علينا لربح الوقت نعطيو وجهة النظر ديالنا دفعة واحدة ولكن بغيتو بالواحد ماكاين مشكل.

السيد رئيس المجلس:

مولاي عبد السلام الرئاسة محرجة، لماذا؟ لأنه القاعة خصنا لن تكون رهن إشارتنا من هنا لنصف ساعة، ثانيا خصنا ننهيو هاذ الموضوع ديال المخطط، هذا هو الإحراج ربما التفكير في جلسة أخرى، ولكن هذا غادي يسبب للسادة المستشارين في متاعب فلهذا أطلب منكم جميعا التعاون مع الرئاسة، إذا أردتم تدخلات سريعة بالنسبة لمجموع التعديلات فلكم ذلك، ولكن أطلب منكم الاقتصار يعني التكيز في التدخلات، طيب أطرح التعديل الأول على المجلس وهو يتعلق بالزيادة في مداخيل الجهات.

- الموافقون: 21
- المعارضون:38
- الممتنعون:9

إذن رفض التعديل ب 38 مقابل 21 وامتناع 9 مستشارين،

التعديل الثاني يتعلق بإحداث نواة جامعية بإقليم الناظور.

- الموافقون:21
- المعارضون:38
- الممتنعون:9

رفض التعديل.

التعديل الثالث يتعلق بإحداث مركب رياضي بمكناس، احداث ودعم وتجهيز وتأطير المنشآت الرياضية في المجالات الحضرية والقروية.

- الموافقون:21
- المعارضون:38
- الممتنعون:9

التعديل الرابع: احداث مستشفيات جامعية بالمدن الثالية: العيون ومراكش.

- الموافقون:21
- المعارضون:38
- الممتنعون:9

التعديل الخامس: احداث ودعم الخزانات الموجودة بالجماعات الحضرية والقروية، إحداث مسرح كبير بالدار البيضاء.

- الموافقون: 21
- المعارضون:38
- الممتنعون:9

التعديل السادس: تعميم مراكز التربية والتكوين الى آخره.

- الموافقون:21
- المعارضون:38
- الممتنعون:9

التعديل السابع: برمجة سقي أراضي الشاوية وأراضي إقليم خريبكة من سد الوحدة وسد شر الواد وواد سبو.

- الموافقون:21
- المعارضون:38
- الممتنعون:9

التعديل الثامن: احداث قرى للصيادين بآسفي، تعميم بناء أحواض للإغاثة الموافقون:21

- المعارضون:38
- الممتنعون:9

التعديل التاسع: تحديد الملك الغابوي إعادة التشجير الى آخره.

- الموفقون:21
- المعارضون: 38

- المتنعون:9

- رفض التعديل.

التعديل العاشر: رفع وتيرة تغطية المناطق القروية بالكهرباء من 1500 الى 3000

- الموافقون:21

- المعارضون:38

- المتنعون:9

التعديل الحادي عشر: تعميم برنامج المناطق الصناعية على مجموع الجهات :

- الموافقون:21

- المعارضون:38

- المتنعون:9

التعديل رقم 12: الشروع في تنفيذ الربط القاري المغرب- اوربا والسدود التلية.

- الموافقون:21

- المعارضون:38

- المتنعون:9

التعديل ما قبل الأخير: تعميم تثنية السكة الحديدية

- الموافقون:21

- المعارضون:38

- المتنعون:9

التعديل الرابع عشر والأخير: اعداد التصاميم الجهوية، وضع تصاميم التهيئة لإنقاذ كل المدن العتيقة.

- الموافقون: 21

- المعارضون:38

- المتنعون:9

الآن نصل الى التصويت الإجمالي الذي ربما طرح إشكالية: على ماذا سنصوت؟ سنصوت على ما صادقت عليه اللجنة. هذا هو المخرج الذي وجدته الرئاسة، بإذنكم أعرض المادة الفريدة والوثيقة المضافة الى أصل هذا المشروع قانون على التصويت كما صادقت عليها اللجنة، مولاي عبد السلام تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

نحن نشرع، لا نعدل ولا نرفق ما، اقراو علينا بالضبط النص الذي سيصدر عنا نحن كبرلمانيين، إما مادة فريدة، مادة أولى أو ثلاثة أو أربعين. لا يقال لنا بأننا نصوت انطلاقا مما صادقت عليه اللجنة.

السيد الرئيس،

أذكر مرة أخرى تساهلنا جميعا أغلبية ومعارضة في اللجنة لكي لا نعطل وأعطينا المهلة للحكومة وللأغلبية باش تجيب لنا صيغة أعطيونا الصيغة الحالية اقراوها علينا السيد الأمين يقراها علينا ونصوتو عليها ومن بعد لكم واسع النظر.

السيد رئيس المجلس:

السيد الوزير،

السيد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط:

سيدي الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

في الواقع أن مجلس النواب صادق على مايلي:

مادة فريدة: يصادق على مخطط التنمية الاقتصادية عن الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2004 كما هو محدد في الوثيقة المضافة إلى أصل هذا القانون، ومجلس النواب صادق على التعديلات الآتية صادق على هذه المادة الفريدة وأضاف إليها مايلي:

الفصل 1 : يوافق على مخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية 2000-2004 حسب ماهو مبين في الوثيقة المضافة إلى أصل هذا القانون، وتتكون الوثيقة المشار إليها في الفقرة السابقة من الجزء الأول: التوجهات والآفاق الاجمالية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، الجزء الثاني: التنمية القطاعية الباب الأول تثمين الموارد البشرية

والتنمية الاجتماعية، الباب الثاني القطاعات المنتجة، الباب الثالث : البنية التحتية الاقتصادية، الباب الرابع: الادارة العامة.

الفصل 2 : تقوم السلطة الحكومية المكلفة بالتخطيط في كل سنة عند إعداد القانون المالي بوضع تقرير حول تنفيذ المخطط يبين النتائج المنجزة والبرامج والتدابير المقررة لأجل تحقيق الأهداف. هذا ما صادقت الغرفة الأولى مجلس النواب في النهاية، شكرا.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير،

بالنسبة لنا كلمة الفصل هي في اللجنة لأن مجلس المستشارين يعتمد على لجنه الدائمة، الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

المستشار السيد صالح الحمزاوي:

السيد الرئيس،

حقيقة هذه الإشكالية كانت موضوع نقاش في اللجنة، واللجنة تبين لها باللي كاين واحد الخطأ مادي بالنسبة للمادة التي طرحت عليها وأحيلت عليها للموافقة وللنقاش، بعد نقاش طويل واتفاق مع السيد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط، وكذلك بعد النقاش مع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان اتفقت اللجنة لتقديم الموافقة على المادة الفريدة، ووافقت اللجنة على المادة الفريدة كما أحليت عليها من طرف مجلس النواب، علما بأن السيد وزير والسيد المكلف بالعلاقات اللجنة تركت لهم واحد المجال باش إذا كانت شي استدراك يكون هذاك، الاستدراك أما اللجنة صادقت بعد نقاش على المادة كما أحيلت عليها من طرف مجلس النواب، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

السيد الوزير، هل لا ترون مانعا في أن نعرض على المجلس المادة الفريدة التي صادقت عليها اللجنة؟

السيد وزير التوقعات الاقتصادية والتخطيط:

طبعا المادة الفريدة مع التعديل الذي وافق عليه مجلس النواب.

السيد رئيس المجلس:

لا هاذي مفروضة هاذي هي الصياغة اللي اقترحت عليكم «المادة الفريدة والوثيقة المضافة الى أصلها بمشروع القانون كما صادقت عليها اللجنة»

متفقين آ السي.

مولاي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

أنا أفاجأ مرة أخرى أقول أنا مشرع لا أوافق ولا أصادق على شي حاجة أخرى، أمني يصدر القانون أنا اللي كندير الصياغة أعطيونا نحرر الصياغة وصادقوا عليها نصادق على نص صادق عليه مجلس النواب ثم نرفقه بتعديلات، أطرح السؤال أشنو الصيغة النهائية اللي غادي تخرج في الجريدة الرسمية؟ لكن غريب الاخوان سمعوا النص الذي صادق عليه مجلس النواب هي مادة فريدة واحدة وهو نصف النص الذي أتت به الحكومة وكاين الطابع **Le cachet** نسخة طبق الأصل، ثم أرفق هذا الموضوع بتعديلات على النص ثم كذلك على المضامين ديال المخطط، وهذه التعديلات لسوء الحظ بالنسبة للزملاء ديال مجلس النواب، وهنا السيد الرئيس أذكر بأن مجلس المستشارين كل مرة يجسد نفسه وصححوا الأخطاء، بماذا بدأت التعديلات؟ بدأت بعبارة يتمم الفصل الأول من القانون 00-37 بفقرة ثانية، معناه بأن المشروع الذي نحن بصدده أصبح قانونا واعطيناه رقم 37 وجبنا كنعدلوه.

السيد الرئيس،

لازال المشروع مشروعا، أ الإخوان راه ماشي مسألة معارضة، هاذي مسألة مبدئية ديال الصياغة اعلاش غادي نوافقو احنا كنا متساهلين في اللجنة، هذا موضوع قيل لنا بأن هناك أخطاء مادية ارتكبت بمجلس النواب، قلنا للحكومة ما كاين مشكل احنا نصادق مبدئيا، سير عاد جيب الموضوع ديالك ودير لنا الصياغة اللي بغيتي اليوم كيقول لنا نصادق على جوج حاجات، نصادق على المادة الفريدة

ثم نصادق على التعديلات التي ادخلت علاش؟ واديرو الصياغة النهائية، علما بأن الإخوان اللي عندهم الوثيقة ديال التعديلات يقراوها العبارة الأولى باش مبدية يتم الفصل الأول من القانون، الفصل الأول والمادة التي صادق عليها مجلس النواب مادة فريدة لا تتكلم على الجزء الأول، أكيد احنا كنعرفو الأخطاء جاءت ما بين الحكومة والأمانة العامة للحكومة ملي كنرجعو للوثيقة التي وزعت علينا والتي تتضمن نص الصياغة اللي كان خصها تجي بهاذ الصياغة مع الأسف الشديد ماجاتش، الأمانة العامة للحكومة دارت الصياغة ديالها بوحدها، الوزارة المحترمة كانت عندها منظور فيما يخص الصياغة، ووقع واحد التضارب ما بين الوزارتين.

احنا كنا بغينا نكونو إيجابيين وهاذ الموضوع أثرناه أول جلسة عندما قدم السيد الوزير 15 يوم من قبل اثرنا الانتباه عالجوا هذا الموضوع ( ) حتى لنهار الجمعة الأخيرة عندما صوتنا أثرنا الانتباه واعطينا مهلة للحكومة وتجي الحكومة أودي الله يخليك صوتوا على المادة الفريدة ثم التعديلات تتكلم على تعديل الفصل الأول والمادة الفريدة هي فريدة.

آ السيد الوزير، آ السيد الرئيس، أنتم كذلك واحد منا وأنتم عضو مميز ديال هاذ المؤسسة لا يمكن لنا في آخر أيامنا في آخر الدورة أن يصدر عنا قانون **préfabriqué** ملبق، مادة فريدة من جهة والتعديلات من جهة نحن عنا يصدر القانون احنا ماكنعملو حاجة، مجلس النواب الله يكثر خيرو عدل جاب لنا، لا نتكلم على التعديلات نتكلم على وثيقة أتتنا من مجلس النواب كنعدلوها ولا ما كنعدلوهاش وكيخرج عنا القانون إن كان مطابق للمقترحات اللي كانت جات من مجلس النواب تيصدر بأمر من صاحب الجلالة الظهير الشريف وإيلا ماكانش كنرجعوه لمجلس النواب، فتفاديا لهذا الموضوع ارتأينا للحكومة الله يخليك اعطينا الصياغة، واليوم- السيد الرئيس- ماتقولو لناش من جهة فصل فريد ومن جهة أخرى تعديلات، نحسمو السيد الرئيس في هاذ الموضوع هذا، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا،

أعتقد رفعا لكل التباس أن تكون صيغة المصادقة من طرف مجلس المستشارين على الشكل التالي:« إن مجلس المستشارين يصادق على مجموع التعديلات التي أدخلها مجلس النواب على المخطط، ويصادق على مخطط التنمية برمته» بهذه الكيفية غادي نكونو خرجنا من هذه الإشكالية القانونية ديال المادة الفريدة هل تتضمن الوثيقة المصاحبة والتعديلات الى غيره، نصادق بتصويتنا على مجموع التعديلات راها معروفة وجات في الوثيقة 53 تعديل من الأغلبية و18 من المعارضة، ونصادق على المخطط برمته، السي جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

السيد الرئيس،

إخواني،

السيدين الوزيرين،

غير هو الآن المسألة من الأهمية بمكان المسألة تتعلق بالمخطط، واحنا بالموازاة كلنا متفقين أننا نخرجو هاذ الشي شي تخريجة مقبولة جدا لدرجة أننا في اللجنة صوتنا على شيء نجهله ومعلق على شرط كما يقال في القانون، قلنا في اللجنة أننا نصوت مسبقا على أمل أنه يقع الاتصال بمجلس النواب وبين قوسين المسألة الآن ماهي مسألة حكومة، الحكومة دارت اشغالها دارت الخدمة ديالها بدلت مجهود ولازالت تبدل مجهود وكتقوم بأشغالها، لكن نحن نتناول وثيقة صادرة عن مجلس النواب بالطابع ديال مجلس النواب، مزيان الحكومة صحيح أنها طرف لأن المشروع مشروع ديالها، فلما كنتناولو هاذ الوثيقة أنا يعني كندرس هذه الوثيقة الجزء الأول التوجهات والآفاق الإجمالية للتنمية الاقتصادية، التعديل حتى الشكل باش جاو التعديلات ماكاين باس احنا صادق المجلس احنا نمشيو مع المصادقة ديالو.

التعديلات اللي كاينة في المجلس مادخلاتش على هذه الوثيقة بقات الوثيقة كما جاءت أصلا كمشروع، بقيت كما هي، كان يجب أن توضع وثيقة بعدما كيصادق المجلس، هاذي راه كأنها مادارتش في مجلس النواب كأنها ماكايناش في مجلس النواب، لأن التعديلات اللي كاينة هنا مادخلاتش على هذه الوثائق، كيمكن لنا نتجاوزو ونقولو أن هذاك 2 طن ديال الكاغط اللي غادي نضيعو المرة الأولى والمرة الثانية

نخليوه حتى الأخير أكيد متفقين، لكن الإشكالية فين كتطرح وهو أن النص الأصلي فيه مادة فريدة والتعديلات، هما صادقوا على المادة الفريدة ماتبدلاتش، ولكن التعديلات كتجيب المواد الأخرى تيقول لك يتمم الفصل الأول من القانون رقم 37 بفقرة ثانية.

كيفما كان الحال نحن نشعر كمشرعين بأن هاذ الشي مبعثر، لأنه مبعثر ومرتبك يعني لابد له من مخرج يكون مقبول واحنا مستعدين وعلى أي اقتراح اللي غادي يخرج بواحد الصياغة وكيف قال السي عبد السلام مؤكد أن كلمة المصادقة احنا مانقدروش نستعملوها لأنها ديال جلالة الملك يصادق للتصديق هذيك بوحدها، ولكن احنا كنشرعو بالآليات وبإصدار قوانين بواحد اللغة اللي هي متداولة ومعروفة، وأظن أن الاخوان في الأغلبية خصهم يعطيونا رأيهم ويعاونونا في هاذ الإشكالية هاذي وطبعا الى جانب المساعدة ديال الحكومة ومع العلم أنه راه في اللجنة قلنا احنا كنصادقو في إنتظار أن الأمور تهيأ وتجي للجلسة العامة، شكرا.

السيد رئيس المجلس:

طيب أظن لابد من الحسم أنا أقترح عليكم أن نقول بأن «مجلس المستشارين يصادق على قانون رقم 00-37 كما أحيل عليه من مجلس النواب» ونقف هنا، الله يجازيكم راه غادي نفتحو مناقشة جديدة، أعرض هذه الصيغة على المجلس.

- الموافقون: 41
- المعارضون: 25
- الممتنعون : لا أحد

وافق مجلس المستشارين علي مشروع قانون رقم 00-37 يقضي بالمصادقة على مخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية 2000-2004 ب 41 مقابل 25، وأعلن عن انتهاء العملية ونشكر السيد الوزير وزير التوقعات الاقتصادية على مشاركاته وإسهاماته في هذه الجلسة، نطلب منكم واحد الدقيقة صفقوا إيلا بغيتو، خليو لي واحد الكلمة وجيزة الله يجازيكم.

نعتبر بأن هذه الدورة كانت من أنجح الدورات ولكن لا يمكن في رأيي المتواضع أن تنتهي قبل المصادقة على مواد الملاءمة بين القانون التنظيمي لمجلس المستشارين والقانون التنظيمي لمجلس النواب، الخطاب السامي عند افتتاح دورة أكتوبر أقول القانون الداخلي، كلنا نتذكر الخطاب الملكي السامي عند افتتاح دورة أكتوبر طالب حفظه الله بأن تكون الملاءمة بين القانون الداخلي لمجلس النواب ومجلس المستشارين، شكلت لأول مرة لجنة مختلطة بين المجلسين وقامت بحصر جميع النقط وجميع المسائل التي من شأنها أن تضع تنسيقا محكما بين الغرفتين وصادقت بالإجماع على هذه الاقتراحات تعرضنا إليها في مكتب مجلس المستشارين وصادق مكتب مجلس المستشارين عليها بالإجماع، وبعد صياغتها أحلناها على لجنة العدل والتشريع، الآن هذا مقترح الملاءمة هو بيد لجنة العدل والتشريع كنعرفو الظروف الصعبة ديال العمل والإكراهات الى آخره ولكن تنطلبو مرة أخرى من لجنة العدل والتشريع والمناقشة تقريبا انتهت بقيت فقط عملية التصويت أنه في أقرب وقت ممكن تقع المصادقة على هذا الاقتراح ويحال بطبيعة الحال على المجلس لأن الكلمة الأخيرة للمجلس ولهذا أرجو مرة أخرى وأطلب من السيد رئيس اللجنة بالأخص أن يتعاون معنا وهو دائما على أتم الاستعداد حتى نتمكن من إنهاء هذه الدورة في أحسن الظروف وفي أقرب الآجال.

أعتقد بعد الكلمة لرئيس اللجنة، ولكن بلاما نفتحو أنا ظنيت بأن القضية انتهت ما انتهتش دقيقتان وبلاتي.. السيد الأنصاري لا بغينا ننهيو الله يجازيك، الاخوة أطلب منكم ألا تغادروا مقاعدكم لم ترفع الجلسة بعد، الأخ الأنصاري بسرعة من فضلك، ونعطيكم الكلمة، اجلس السيد الأنصاري، غادي نعطيكم جوج دقائق اللي طلبتوها، غادي نعطي للسي عمر الادريسي 2 دقائق، السي الأنصاري نخليكم في الآخر الله يجازيكم، طيب واحد فيكم يبدا.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

في إطار تفسير التصويت، أتأسف تأسفا شديدا أننا سننهي الدورة التشريعية الثلاثية، سننهي السنة التشريعية الثالثة بخرقنا لنظامنا الداخلي لأول مرة في حياة مجلس المستشارين يصوت un bloc ،النظام الداخلي واضح نصوت أولا على المواد ثم على النص بأجمله، إن كانت مادة فريدة نصوت على المادة الفريدة ثم النص بأكمله، اليوم صوتنا على ماذا؟ هل مادة فريدة هل مادتين هل ثلاثة نصوت على كذا وعلى كذا.

لموضوع الثاني السيد الرئيس، وأنا كذلك أغتنم الفرصة لا نقاش فيما يخص الموضوع المتعلق بتعديل اللجنة ديال الملاءمة وأنا عضو فيها، اجتمعت البارح، واتخذت موقفا وتطالب من رئاسة مجلس المستشارين أن تسحب المقترح الذي أحيل بصفة غير قانونية، لم نتفق تماما وبالتالي المقترح المعروض على اللجنة هو مقترح مطعون فيه شكلا وجوهرا انطلاقا من موقعي أنا كعضو في لجنة الملاءمة.

السيد الرئيس،

أترجاكم أن تحترموا المقررات التي اتخذتها لجنة الملاءمة، لجنة الملاءمة مكونة ن أربعة الزملاء من مجلس النواب وأربعة الزملاء من مجلس المستشارين، لا تصادروا حقوقنا قلنا عندما يكون الفصل مناسب غادي نجتمعو وغادي، وخصوصا اطلعنا على الخطابين الملكيين يطالبان الملاءمة بين النصين، الأمر لا يتعلق بمراجعة النظام الداخلي، وبالتالي- السيد الرئيس- أترجاكم خليو اللجنة سيدة أمرها لا تعطوا أوامر في هذا الموضوع هذا. فنحن أعضاء في اللجنة أعضاء في لجنة الملاءمة، غير معقول 90 فينا هي خارجة ونحن نشرع لناس آخرين لا تغتنموا الفرص، شكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا، هو راه ما كاين حتى مشكل، اللجنة سيدة أمرها هي التي ستقوم بالصياغة، اللهم إني بلغت، وإيلا بغيتو تمشوا لأكتوبر سيروا لأكتور، السي عمر.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

أقول عاود في إطار نقطة نظام إذا سمحتم، تفسير التصويت- السيد الرئيس- مافيهش 2 دقائق فيه 10دقائق، 2 دقايق آش نقولو فيها السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين إذن التدخل ديالنا غادي يقدمو الأخ أزريع، وشكرا السيد الرئيس فيه 10 الدقائق.

المستشارالسيد عبد القادر أزريع:

إخواني المستشارين،

بطبيعة الحال كان لابد في إطار القانون الداخلي من التقدم أمامكم لتفسير تصويت الفريق الكنفدرالي واللي جاب في اعتقادي تتويج للعمل والمجهود اللي داروه المناضلين ديال الكنفدرالية والمناضلات للكنفدرالية الديمقراطية للشغل من خلال دراستهم لهذا المشروع، وأعتقد أنه في مذكرتنا الأولى التي بعثنا بها للسيد الوزير الأول بخصوص الطريقة التي اعتمدتها الحكومة في الإعداد لهذا المشروع كانت واضحة، بحيث لاحظنا منذ البداية بخصوص اللجن التقنية التي اشتغلت أن الإشراك للفاعلين الاقتصاديين والإجتماعيين لم يكن أكثر من إشراك شكلي، فحتى لوائح الحضور بالنسبة لهذه اللقاءات والإجتماعات لم تكن مضبوطة.

أكثر من هذا لاحظنا أن بعض الوجوه التي نعرفها جيدا ونعرف مواقفها من المسألة الاجتماعية ومن الطبقة العاملة كيف كانت تتردد على هذه اللجن وكأنها هيئة من الخبراء تنتقل من هذه اللجنة التقنية الى تلك، وأذكر وقد ساهمت في إحدى هذه اللجن كيف أنه في حكومة التغيير تقدم لنا العرض والتقرير بلغة غير لغتنا العربية بكل أسف حتى أن جل المشاركين لم يفهموا حتى التقرير الذي قدم ولولا نقطة نظام ديال الكنفدرالية لا ستمر العبث، لذلك وحتى عندما كنا في المجلس الأعلى سجلنا ملاحظة شكلية ولكنها جوهرية بالأساس، أنه للأسف الحكومة أغرقت لجان المجلس الأعلى بالموظفين والأطر ديالها حتى أن البعض ويمكن ذكره بإسمه تجرأ ليتقدم بتعديلات وهو ليس عضوا في المجلس، هذه ملاحظتنا سجلناها في حينها على الطريقة التي اشتغلت بها الحكومة في هذا المضمار لأننا نعرف جيدا، السيد الوزير كنت أتمنى أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يبقى حاضر ويكون مسؤول ويتحمل مسؤوليتو في الاستماع الى فريق يمثل الطبقة العاملة المغربية بجدارة واستحقاق. كما أتمنى أن يكون حاضرا، أنه اللجن أغرقت من طرف موظفي الوزارات وتجرؤوا على تقديم تعديلات على تعديلاتنا، وقلناها في حينها في داخل اللجنة.

كذلك الحكومة، السيد الوزير المحترم، وهو يتذكر يوم دخل علينا وهو يقترح علينا رؤساء لجن وأقصت الحكومة ممثلي الطبقة العاملة في هذه اللجن، وأعطت للذي ينضبط لتوصيات صندوق النقد الدولي، أعطت للتوجه الفرانكوفوني السيادة في المجلس الأعلى وهو الذي سير هذه اللجن، ألم تفكر الحكومة آنذاك في أنها ستأتي يوما الى مجلس المستشارين حيث يوجد، مع الأسف ماكنتوجدوش في الغرفة الأولى

ولكن في الغرفة الثانية، ولكن هذي فرصة باش نقولو هذه الحقائق باش إيلا بغينا بالفعل نؤسس لهذه الانطلاقة وهاذ الإقلاع وهاذ الوعي الجديد وهاذ الثقافة الجديدة خصنا الإشراك الحقيقي، السيد الوزير، ديال مختلف الفعاليات. كذلك السيد الوزير، فالبنسبة للرسالة الملكية السامية الموجهة الى السيد الوزير الأول التي حددت الأهداف الكبرى، أعتقد أن اجتهاد الحكومة جاء مخالفا لتطلعاتنا كطبقة عاملة، فيما يخص هذه الأهداف الكبرى، وكنت أتمنى ومن هذا المنطلق طلبنا بإرجاء البث في هذا الموضوع، كنت أتمنى أن القضايا الكبرى والإصلاحات الكبرى التي جاء بها الخطاب الملكي السامي في عيد العرش كنت أتضمن أن هذه الإصلاحات الكبرى هي الأوراش الكبرى التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله أن تعطى فرصة لكي يستوعبها هذا المخطط لأنه بالفعل باغين الانطلاقة لبلادنا، وباغي الانطلاقة من حجم طريق الوحدة اللي دارها الشهيد المهدي بن بركة، ماشي انطلاقة تقنية للأسف السيد الوزير باقين التقنيين ديال العهد السابق كيتحكموا فيكم، كيوجدوا لكم كل ماتأتون به ماشي هذا هو التعاقد اللي بينا وبينكم كطبقة عاملة وكحركة وطنية أبدا، التعاقد هو أن تحدثوا الخلخلة، للأسف مرة أخرى صوتنا ضد من أجل أن نعطيكم الفرصة لكي تعيدوا النظر في أسلوب عملكم.

وأعتقد إذا أحصينا التوجيهات الملكية لحكومة صاحب الجلالة في الخطاب السامي ديال عيد العرش اللي هي 11 مرة نعتبر أنه لابد من إعادة النظر في الأداء الحكومي وفي العمل الحكومي وإلا سنجد أنفسنا مرة أخرى وجها لوجه أمام كل الانزلاقات الممكنة والمختملة بالنسبة لبلاد بحال بلادنا في إمكانياتها الاقتصادية والإجتماعية، التعبئة تستدعي الثقة آ السيد الوزير، ايكوز آ السيد الوزير عامين ونصف وهاذاك السيد تنازلتم له على 11 مليار والسيد الوزير كيجي البارح وكيقول لنا غادي نزيدوه مليار ونصف باش يصلح، احنا تنقولو لكم ككنفدرالية التقنين ديال إيكوز مستعدين بالمجان في ظرف شهر يصلحوا المعمل ديال إيكوز، احنا كنعرفو الوضعية ديال إيكوز، حذاري أحذر لأنني مسؤول ولأنني وطني ولأنني غيور على بلاد إن الفقر كاد أن يكون كفرا، وسكان تادلة وواد زم تجاوزوا وضع الفقر، واجتهدت العدالة للأسف في العمال ديال إيكوز، كيقول السيد الوزير أو قفنا الاكراهات لم توقفوا الإكراهات البدنية باقا في واد زم وباقا في تادلة ديال كريدور (Crédor) ماعرفت شحال ديال الكريديات اللي ماموقفاش فيها الحكومة باركين شحال ديال الملفات ديال الموظفين علاه هذي هي الثقة اللي بغينا نبنيو بيناتنا؟.

هل هذا الأسلوب قال السيد الوزير قبيلة بعض الأشياء توحي بأنه كنعبثو في هاذ المجلس واشناهو قمة العبث؟ قمة العبث هو يجي مشروع ديال التخطيط خماسي لهاذ المجلس ونشتغلو عليه كذا يوم ويخرج من هنا مامزيودش فيه حتى الواو ماشي هاذي قمة العبث؟ لاش مديورين احنا؟ مامعنى وجودنا نحن؟ واو ماقبلتوهش أعباد الله، الله يخليكم إما غادي تخليونا بعقلنا ولا راه غادي نوصول لأشياء أخرى اللي كتحملو فيها مسؤولية كحكومة، فأعتقد أن التصويت ديالنا كفريق كنفدرالي اللي عندنا إضراب عام وطني مؤجل هو بمثابة إشارة قوية للحكومة وكنا كنتمناو تستوعبها، للأسف أخلفت الحكومة الموعد البارح ملي انسحبنا على السؤال الآني ديال إيكوز وتخلف الموعد اليوم وحذاري أن تخلفه غدا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار محمد الأنصاري، تفضلو.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اختي، إخواني المستشارين،

أريد أن أؤكد أنه كان بود أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أن يقوموا بإتمام الدراسة والمصادقة على المقترح الخاص بملاءمة النظام الداخلي لمجلس المستشارين مع النظام الداخلي لمجلس النواب، ولقد سبق لي السيد الرئيس أن أكدت في ندوة الرؤساء وأمامكم وأمام الملأ بهذه القاعة أن اللجنة هي سيدة نفسها ولها آلية اشتغالها ولها مكتبها هي التي أكدت لكم وتؤكد لكم مرة أخرى أنها وجدت إكراهات، ولقد ارتأى أعضاؤها أن الأمور لم تسر بطريقة

طبيعية وأنه بالإمكان أن مانتوخاه بالملاءمة سينقلب علينا لغير الملاءمة وأن ما نبتغيه يمكن أن يعطي العكس وكان هذا هو الرأي السائد داخل مقومات اللجنة ومن أهمها أعضاء تلك اللجينة التي اشتركت مع اللجنة المشتركة لمجلس النواب، والذين هم بصفة أساسية المكلفون بتقديم المقترح والرد على تساؤلات السادة أعضاء اللجنة.

والذي أتأسف له هو أن ندوة الرؤساء برمجت هذا المقترح قبل أن ينضج داخل اللجنة ورغم معارضة رئيس اللجنة وتنبيه ندوة الرؤساء الى ذلك، وأصبح الفرع يبرمج قبل الأصل، وهذه الوضعية لا ينبغي أن تكون مستقبلا، أود السيد الرئيس أن نتأسف أن لجنة العدل والتشريع هي عملت بجدية وأرادت فقط حفاظا على مبدأ الملاءمة والتوجيهات الملكية السامية أن نتأخر ولو شيئا ما لنتدارك ما يمكن تداركه قبل أن ما يقال بالدارجة نوضعو البيضة في الطاس، لأن أعضاء اللجنة أكدوا داخل اللجنة وبجميع تياراتهم لا أغلبية ولا معارضة ولكن كلجنة أن في التأني السلامة، ولهذا أؤكد لكم أنه الآن ينبغي أن نطوي هذا الملف في هذه الدورة وأن تتفضلوا والعياء قد أخذ مأخذه من الجميع والذي يعاقب الآن هم الحاضرون لاالغائبون أن نصل الى نهاية المطاف وإقفال هذه الدورة لنتفرغ ونستعيد قوتنا إن شاء الله ومن كتب له الرجوع ليستأنف بنشاط أوسع، وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار،

على كل ستسهر الرئاسة على توزيع التقرير المنبثق من اللجنة المختلطة على جميع السادة المستشارين في أقرب وقت، ومن خلال قراءة هذا التقرير ستتكون قناعة لدى الجميع. أنا شخصيا مقتنع بها وغادي نسهر ابتداء من اليوم أن يوزع التقرير للجنة المختلطة على جميع السادة المستشارين، نهنىء أنفسنا على هذه الجلسة المطولة ولو أنه كانت فيها ميزان الحرارة يرتفع، ولكن المحيط ديال الحرارة احنا تنعيشو فيه مع توقيف آلات التبريد...

شكرا لكم،

ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين
مصطفى عكاشة